مرتكزات السياسية الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية

2016-2005

Pillars of Oman's foreign policy in light of regional changes

2005-2016

إعداد الطالب

حاتم بن سعيد بن محمد مسن

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

نيسان، 2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا حاتم بن سعيد بن محمد مسن أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمي عند طلبها.

الاسم: حاتم بن سعيد بن محمد مسن

التاريخ: 2017/4/29

التوقيع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الأوسط – عمان وعنوانها "مرتكزات السياسية الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية 2005–2016"

وأجيزت بتاريخ 2017 /4/29

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د عبد القادر فهمي الطائي	رئيساً وعضواً	جامعة الشرق الأوسط	
أ.د محمد حمد القطاطشة	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
د. مصطفى عبد الكريم العدوان	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

ومن لايشكر الناس لايشكر الله،،،

وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة الذي كان لملاحظاته القيمة ومتابعاته الحثيثة معي الأثر الكبير في رصانة هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وهم الدكتور والدكتور المشرف الخارجي والذي تكبد عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم الذين استفدت من علمهم.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

الى من بذل فأعطى وضحّى فأوفى

(والدي رحمه الله)

إلى سر نجاحي إلى الشمعة التي تحترق لتضيء الدرب لي

امـــــد الله في عمرك..... أهديكي انجازي

اليك يا من كنتي وستبقين رمزا للنبل والوفـــــاء ..

(امي الغاليه)

إليك يا رفيقة دربي ...وعدتي في الحياة ... ونصفي الاخر روحاً وحباً ....

(زوجتي الغالية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان	أ
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الخرائط	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
مقدمة	1
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
فرضية الدراسة	6
حدود الدراسة	6
مصطلحات الدراسة ومفاهيمها	6
الإطار النظري والدراسات السابقة	**8**
أولاً: الإطار النظري	8
ثانياً: الدراسات السابقة	9
ما يميز هذه الدراسة	13
منهجية الدراسة	14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: السياسة الخارجية العمانية أهدافها ومراحل تطورها	**16**
المبحث الأول: السياسة الخارجية العمانية ومبادئها وأهدافها	19
المطلب الاول: مبادىء وأسس السياسة الخارجية لسلطنة عمان	19
المطلب الثاني : مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عمان	**25**
المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية العمانية	31
المطلب الاول: مراحل تطور السياسة الخارجية العُمانية	31
المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية العُمانية	**35**
الفصل الثالث: مرتكزات السياسية الخارجية العُمانية تجاه الدول العربية	41
المبحث الأول: موقف سلطنة عمان من الصراع العربي الإسرائيلي	43
المبحث الثاني: موقف سلطنة عمان من الازمة السورية و الأزمة اليمنية	46
المطلب الأول : موقف سلطنة عُمان من الازمة السورية	46
المطلب الثاني: موقف سلطنة عمان من الأزمة اليمنية	49
المبحث الثالث: مواقف سلطنة عمان من الإرهاب والتطرف	**57**
المطلب الاول: سياسة سلطنة عمان تجاه محاربة الارهاب	57
المطلب الثاني: العوامل التي ساهمت في انخفاض تعرض السلطنة للعمليات الارهابية	60
الفصل الرابع: مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي	64
المبحث الأول: السياسة الخارجية العمانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	67
المطلب الاول: مرتكزات السياسة الخارجية العمانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	67
المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي	74
المبحث الثاني: موقف سلطنة عُمان من الاتحاد الخليجي	79
المطلب الأول : سياسة عمان تجاه الاتحاد الخليجي	80
المطلب الثاني: العلاقات العُمانية الإيرانية وتأثيرها على العلاقات العمانية الخليجية	86
الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات	89
أولاً: الخاتمة	90
ثانياً: نتائج الدراسة	91
ثالثاً: التوصيات	92
قائمة المصادر والمراجع	94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
رقم (1)	خريطة توضح موقع سلطنة عمان	26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرتكزات السياسية الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية 2005-2016

إعداد: حاتم بن سعيد بن محمد مسن

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عن مراحل تطور السياسة الخارجية العمانية. وتحليل مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في تعاملها مع المتغيرات الإقليمية خلال الفترة (2005-2016)، ولتحقيق هذه الاهداف تم استخدام المنهج التحليل النظمي، ومنهج إتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

خرجت الدراسة بالنتائج التالية: تنتهج سلطنة عُمان، في سياستها الخارجية إزاء أي من القضايا الصراعية والازمات في محيطها الإقليمي والعربي والخليجي إستراتيجية الحياد الايجابي وعدم الانحياز، وأظهرت الدراسة أن السياسة الخارجية العمانية تقوم على مرتكزات رئيسية تتمثل بالواقعية، والاهتمام بالمصلحة الوطنية، والانتماء لأمتها العربية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والخليجية، والتأكيد على حل الصراعات السياسية في منطقة الشرق الاوسط بالطرق السلمية، ورفض سياسة الأحلاف والمحاور الإقليمية، وتسعى السلطنة لاستمرارية الالتزام بهذه المتغيرات في ضوء المتغيرات الاقليمية التي تشهدها المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: مرتكزات، السياسية الخارجية، المتغيرات الإقليمية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Pillars of Oman's foreign policy in light of regional changes 2005-2016

By:

Hatem Bin Saed Bin Mohmaad Maseen

Supervised by

Dr.

Mohmmad Alkatatsheh

Abstract

The study aimed to: Provide an overview of Oman's foreign policy; its objectives and its principles towards the Arab region. The study also analysis the Omani foreign policy pillars in dealing with the variables which concerns the Cooperation Council for the Arab Gulf countries during the period 2005-2016. It also aims to clarify the Omani foreign policy structures in dealing with the changes in the Arab regional system during 2005-2016.

The researcher used the qualitative approach and the theory of Foreign decision-making which brought the following outcomes: The Sultanate of Oman pursues in its Foreign policy towards any of the conflictual issues in general and especially in it regional environment the strategy of neutrality. Oman is also politically working on not overreacting or exaggerating in estimating things in different issues, or in its attitude towards Arab.

Key words: Pillars, foreign, regional changes .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

لقد كان لسلطنة عُمان رؤية واضحة في انتهاج سياستها الخارجية بفضل الإرث التاريخي وصلاتها القوية وتفاعلها الحضاري مع مختلف شعوب العالم وحضاراتها، حيث امتدت جسور الصداقة وترسخت العلاقات الطيبة والوثيقة بين السلطنة والدول الأخرى على الرغم من حالة العزلة التي أحاطت بالسلطنة قبل عام 1970، فقد استطاعت عبر نشاطها المتواصل تجاوز ذلك وأن تنطلق لبناء علاقات قوية ومثمرة مع العديد من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية على نحو استعادة دور عُمان وإسهامها الملموس في كل جهد لصالح دول المنطقة وشعوبها والعالم من حولها، كذلك تستند السياسة الخارجية لسلطنة عمان إلى مبادئ راسخة ومحددة أرساها السلطان قابوس بن سعيد وهي ثمرة للتفاعل العميق بين التقاليد العمانية في التعامل مع مختلف القوى الدولية، وبين معطيات الموقع الجغرافي والدور التاريخي لعمان في المحيط الهندي من ناحية وبين الرؤية العمانية ونهج السلام الذي أدى إلى بناء عالم أفضل يسوده السلام والأمن والاستقرار لكل دول العالم وشعوبه من ناحية ثانية.

تجسد الدبلوماسية العُمانية سعي السلطنة إلى ربط الأهداف الداخلية المتمثلة في ضمان الاستقرار والتنمية والتحديث بما لا يتعارض مع الطابع التنفيذي والمحافظة على أهداف السياسة الخارجية ومنطلقاتها الإستراتيجية المؤكدة على ضمان أمن السواحل العُمانية، وأن الدبلوماسية العُمانية أقرب إلى البرجماتية الإيجابية التي مفادها أن صانع القرار العُماني مهتم بمصلحة الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في قراراته، غير أن الوعي المصلحي هذا لا يعني التضحية بالمبادئ والقيم، فهي برغماتية إيجابية، ففي حالة مقاطعة مصر كانت المصلحة تقضي أن تقاطع سلطنة عُمان مصر لكي تضمن استمرار علاقاتها مع الدول العربية غير أن مبدأ الإبقاء على العلاقات أولى من قطعها مما جعل الموقف العُماني أكثر مبدئية ومعنى ذلك أن البرغماتية العُمانية برغماتية تقوم على مبادئ ثابتة، وعلى الرغم من أن سلطنة عُمان دولة محدودة الموارد الاقتصادية مع قلة عدد السكان، وأن موقعها الجغرافي المتميز الذي يقع بين دول إقليمية أيديولوجية وأخرى ذات موارد محدودة اقتصادياً، إلا أن الدبلوماسية العُمانية كانت دائماً دبلوماسية متوازنة تحاول أن تحافظ على مصالحها من خلال توازن إقليمي تجعل حتى الدول الكبرى جزءاً من المعادلة الإقليمية من خلال العلاقة مع بريطانيا والولايات المتحدة.

تمثلت الفكرة الأساسية في السياسة الخارجية العُمانية في حفاظها على الأمن والاستقرار الإقليمي، إذ أن غياب الاستقرار الإقليمي يشكل تهديداً للاستقرار الداخلي. وذلك بجعل السياسة الخارجية العمانية تتجه نحو البراغماتية والحياد الإيجابي، إذ لا تنحاز عُمان لأي طرف في الإقليم، وترفض سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية، وتنسج علاقات ودية مع كل القوى في المنطقة، وهو ما يجعلها قادرة على القيام بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة، والإسهام في حل الإشكالات في المنطقة، بما يحد من حالة عدم الاستقرار فيها، وخطرها على الاستقرار الداخلي العماني. وينطلق الدور العماني الإقليمي من واقعية سياسية، تدرك حقائق الجغرافيا السياسية وحدود القوة والإمكانات، والأولويات الأساسية لعمان، وقد اتخذت عُمان من الخلافات العربية والإقليمية موقفاً محايداً، إذ أنها لم تقاطع مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، ولم تؤيد العراق في حرب السنوات الثماني ضد إيران، واستمرت السلطنة على هذا الموقف إلى أن حدثت الثورات العربية عام 2011م، إذ لم تُظهر انحيازاً في الشأن المصري، ولم تقاطع النظام السوري كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعلت دول خليجية وعربية أخرى، ورفضت الانحياز لأي من أطراف الصراع في اليمن، وأبقت قنوات التواصل مفتوحة مع جميع الأطراف هناك، ما يخوّلها لعب دور الوساطة، كما فعلت، أيضاً، باحتضانها مفاوضات الملف النووي الإيراني، عبر استثمار علاقاتها الجيدة مع الأميركيين والإيرانيين، على السواء. كما أوضحت سلطنة عُمان عن رغبتها في عدم الدخول في أحلاف إقليمية، في رفض تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد لأنه لا يخدم مصالحها الوطنية في ضوء الظروف التي تمر بها منطقة الخليج العربي.

من هنا تحاول الدراسة الحالية الوقوف على طبيعة مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ضوء المتغيرات الإقليمية خلال الفترة 2005–2016.

مشكلة الدراسة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط تطورات سياسية مهمة في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003 ، والتي كان لها تأثير واضح على توجهات السياسة الخارجية لدول المنطقة ومنها سلطنة عمان والتي كان لهذه المتغيرات تأثير على توجهات السياسة الخارجية العمانية ومرتكزاتها، من هنا تتحد مشكلة الدراسة في بيان تأثير المتغيرات الإقليمية والتطورات التي تشهده الدول العربية والخليجية وتأثرها على مرتكزات السياسية العمانية التي تتصف بالإستقلالية والحياد الإيجابي.

أسئلة الدراسة:

يمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الآتي: ما مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية خلال الفترة 2005–2016؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تتمثل بما يلي:

- ما أهداف ومراحل تتطور السياسة الخارجية العمانية؟
- ما المرتكزات التي تستند إليها السياسة الخارجية العمانية في تعاملها مع المتغيرات في إطار النظام الإقليمي العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تقديم لمحة عن السياسة الخارجية العمانية وأهدافها وثوابتها تجاه المنطقة العربية.
- تحليل لمرتكزات السياسة الخارجية العمانية في تعاملها مع المتغيرات المتعلقة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2005-2016 .
- بيان مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في تعاملها مع المتغيرات في النظام الإقليمي العربي خلال الفترة 2005-2016.
- بيان مدى تأثير المتغيرات الإقليمية على مرتكزات السياسة الخارجية العمانية خلال الفترة 2005-2016.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية) كالتالي:

الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن الأهمية العلمية للدراسة كونها تسهم في تحليل مراحل تطور السياسة الخارجية العماتية ومرتكزاتها في ضوء النتغيرات الإقليمية مما يفيد المهتمين والمختصين والباحثين في مجال السياسة الخارجية العمانية ومرتكزاتها على المستوى الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية العملية (التطبيقية)

توفر الدراسة عملياً فرصاً لبيان طبيعة وأبعاد مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ضوء المتغيرات الإقليمية خلال الفترة 2005-2016، حيث يمكن أن تشكل هذه الدراسة مرجعاً للباحثين والمختصين في هذا المجال، مما يساعد على فهم توجهات السياسة الخارجية العُمانية ومرتكزاتها في ظل المتغيرات الإقليمية. ويمكن أن يستفيد من الدراسة صانعي السياسة الخارجية العُمانية.

فرضية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة والأهداف سالفة الذكر تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: "أثرت المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية العمانية خلال الفترة 2005-2016 ".

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: ستقتصر الدراسة على الفترة الزمنية والتي تمتد بين عامي 2005-2016 والتي شهدت فيها المنطقة العربية تطورات سياسية منذ الاحتلال الامريكي للعراق، واحداث الربيع العربي وخصوصاً اليمن والبحرين وسلطنة عمان والخلافات التي حدثت داخل مجلس التعاون وخلاف مجلس التعاون الخليجي مع إيران والتي كان للسلطنة مواقف واضحة تجاهها.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على سلطنة عمان، ومنطقة الشرق الأوسط .

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

السياسة الخارجية:

لغةً: جاء في لسان العرب لابن منظور أن السياسة مصدر للفعل ساس يسوس، وساس الأمر سياسة: قام به، وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم (ابن منظور، 1996: 429).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اصطلاحاً: تعرف السياسة الخارجية بأنها هي برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في عمل المحيط الدولي (سليم، 1998 :16). أو أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي وتنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول (عيسى، وغالي، 1979: 309)، كما ويشير مفهوم السياسة الخارجية إلى (مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدول بواسطتها، ومن خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة، بل والعنف في بعض الأحيان) (Paul,1965 :7).

إجرائياً: تشير إلى السياسة الخارجية التي تتخذها دولة عُمان تجاه القضايا الإقليمية والتي تعبر عنها من خلال مجموعة من الوسائل والأدوات الهادفة لتحقيق مصالحها الوطنية.

المرتكزات:

لغةً: مُرتَكَز: اسم مفعول من ارتكزَ إلى/ ارتكزَ على/ ارتكزَ في أساس مُرْتَكَزَاتُ العَمَلِ أَوِ البِنَاءِ: أُسُسُهُ، دَعَائِمُهُ (معجم المعاني).

اصطلاحاً: هي الأسانيد التي تعمد عليها السياسية الخارجية للدولة ومنها تبدأ بتحقيق أهدافها بعد الاهتداء بالثوابت (القطاطشة، والحضرمي، 2007 :371).

إجرائيا: تشير إلى مرتكزات السياسة الخارجية العمانية والتي تتسم بها بشكل عام، وتمارس أدوارها الفعلية في المجالات الإقليمية والدولية، وتتمثل هذه المرتكزات في: الحياد الإيجابي، والواقعية، والتنسيق بين دوائر الاهتمام المختلفة، والإعلاء من قيمة المصلحة الوطنية، والانتماء العربي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض عسكرة الصراعات الدولية والتأكيد على حل الصراعات السياسية بشكل سلمي، ورفض سياسة الأحلاف والمحاور الإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات الإقليمية:

اصطلاحاً: يرتبط مفهوم المتغيرات في دراسة تفاعلات الدولة كنظام على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلى ما ذهب إليه تشارلز هيرمان (charles Hermann) عند تقديمه أربعة أنماط نظرية للتغيير في استراتيجيات الدول وسياستها الخارجية والتي تتمثل بالتالية: التغيير التكيفي، التغير الهدفي، التغير البرمجي، التغير التوجيهي (Hermann, 1990 :5).

إجرائياً: توظف الدراسة مفهوم المتغيرات الإقليمية لدراسة المتغيرات والتحولات والتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2005-2016) وذلك لبيان تأثيرها على مرتكزات السياسة الخارجية العمانية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري:

تقوم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان على مبدأ الحوار في تنفيذ سياستها الخارجية لحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة في منطقة الشرق الاوسط ، وترفض السلطنة إتباع القوة الصلبة في حل الخلافات وفض النزاعات الداخلية والنزاعات التي تقع بين الدول، وأن الحوار يجب أن يكون هو اللغة السائدة بين الدول، ومن هذا المنطلق، جاء الفهم العُماني للعلاقات الدولية، وبالتالي لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك تأكيداً على أن المصالح المشتركة بين الدول هي الأساس الذي يجب أن يُرتكز عليه، إضافة إلى ضرورة البناء على الإيجابيات. وقد تنامى هذا التوجه مع التوجهات العُمانية للسلم والتفاهم على الصعيدين العام والخاص(حمودي، 1993: 135-136).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمكنت سلطنة عُمان من اكتساب مكانة وأهمية كبيرة بين الدول العربية، وذلك عندما نجحت في التوفيق بين إيران والعراق، وعقد مفاوضات مباشرة، وذلك عبر تهيئة لقاء قمة كان وشيكاً بين الرئيسين العراقي والإيراني، إلا أن دخول العراق إلى الكويت في 2 آب 1990م أفشلت هذه المحاولة، وكذلك فعلت عندما قامت بحل كل قضاياها الحدودية، والحرب في ظفار التي امتدت 1965– 1975، وعلاقاتها مع إيران (القطاطشة، والحضرمي، 2007 :391).

تبنت السياسة الخارجية العُمانية الواقعية السياسية المبدئية دون الانحياز إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع. كذلك قدّمت الدبلوماسية العُمانية طروحات لحل المشكلات التي واجهتها أو قامت حولها، إذ تعتمد هذه الطروحات على الحوار والمفاوضات المؤدية إلى السلام. فالحوار المباشر بين جميع الأطراف والهيئات هو السبيل الآمن الوحيد لإنهاء الأزمات، حيث أيّدت سلطنة عُمان مبادرة السلام المصرية (التي انتهت باتفاقية كامب ديفيد) انطلاقاً من إيمانها بتسوية الصراعات بالأدوات السلمية، إضافة إلى التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبالتالي أقرّت بحق مصر في اتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات، كما أعربت عن تأييدها لكل مبادرة سلمية تؤدي إلى استعادة الحقوق العربية، ويؤكد ذلك ما أشار إليه السلطان قابوس في خطابه بمناسبة العيد الوطني التاسع 1979/11/18م بقوله: "ولذا فإن عُمان تعلن بصراحة أنها ستؤيد بقوة أية مبادرة يقوم بها أي زعيم عربي أو زعيم آخر من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية" (وزارة الإعلام العمانية، 1980).

ثانياً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المختلفة التي ناقشت موضوع الدراسة بجوانب متعددة، وسوف تستعرض الدراسة عدداً منها والمتمثلة بما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة رواس (2005) بعنوان "السياسة الخارجية العمانية بين التحالفات والتوازنات خلال الفترة (1970 –2000م)"، بينت هذه الدراسة أن السياسة الخارجية العمانية قامت على أساس التحالفات والتوازنات في الفترة الواقعة بين الأعوام (1970 –2000م). وقد تم استخدام منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والمنهج الوصفي التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها أن السياسة الخارجية العمانية استندت إلى المبادئ والمرتكزات الرئيسية وهي انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام القوانين والأعراف الدولية ودعم التعاون بين دول الخليج وتدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي ودعم التعاون الإسلامي والوقوف إلى جانب القضايا العربية والإسلامية.

دراسة السويدي (2005)، بعنوان: "تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان 1970–2000"، تناولت الدراسة تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، واستندت الدراسة إلى الطريقة الاستقرائية لمعالجة المشكلة من خلال المعطيات التي أفرزتها تجربة كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان في مجال العلاقات الثنائية السياسية وكذلك الاقتصادية والثقافية، كما تم الاعتماد على الطريقة الاستنتاجية ومنهج تحليل النظم لاستخلاص نتائج من الافتراضات والحقائق الأساسية التي تضمنتها بعض جوانب العلاقة بين الدولتين، وتم تحليل البيانات ومن ثم تقويمها بما يفيد تسليط الضوء على أهم معالم تلك العلاقات وسنن تطويرها، إن محاولة عرض طبيعة العلاقات بين الدولتين وأسلوب التعاطي مع الملفات المشتركة والفاعلة بين الطرفين يوضح كيفية بناء القرار السياسي نحو التعاون بين الدولتين، ويستطيع الدارس أن يتعرف إلى آلية صناع القرار في الاتحاد والتعاون ورغبتهم على المستوى الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة القطاطشة والحضرمي (2007) بعنوان "الثوابت والمرتكزات في السياسة العمانية"، تناولت هذه الدراسة الثوابت والمرتكزات للسياسة الخارجية العمانية بعد عام 1970م بوصف السلطنة دولة متحركة نحو الحداثة بكل مقدرتها ونحو التقدم في كل مقوماته على كل وجوهه ومرتكزاته وقد جاءت معظم المفاصل البحثية مرتبطة بصورة أو بأخرى بالسلطان قابوس كونه المحرك الأساسي الذي قاد الدولة العمانية الحديثة وصنع سياستها الخارجية، وخلصت الدراسة إلى إن السياسة الخارجية العمانية تستند إلى مجموعة من الثوابت والمرتكزات منها: اعتماد منهجية التخطيط المسبق، والالتزام بالمورث الديني الحضاري (الثابت المقدس) والانتماء العروبي وإطاعة الجيواستراتيجية، والإفادة من ناتج التاريخ والحوار وسيلة لاستخلاص الحقوق المشروعة والارتكاز على المعطيات المحلية في صياغة المعطيات الدولية والسياسات الدولية، مبنية على المصالح والحرص على البناء الجمعي، كما خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العمانية توصف على أنها سياسة هادئة، معتدلة، متوازنة وحيادية، حظيت باحترام وتقدير دولي لها.

دراسة مقيبل (2010)، بعنوان: أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية 1970-2008، تناولت الدراسة ملامح السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس، وأثر هذه السياسة في جعل عُمان بلداً مستقراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وكذلك التعرف على توجيه السلطان قابوس للسياسة الخارجية العُمانية، ومعرفة كيفية تعامله مع التطورات والأحداث عربياً وإقليمياً ودولياً. وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، ومنهج النظم، حيث يستند نظام السياسة الخارجية العُمانية إلى منهج تحليل النظم الذي يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وقد توصلت الدراسة إلى أن شخصية السلطان قابوس كانت فاعلاً أساسياً في صنع القرارات العُمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الوهيبي (2012)، بعنوان: "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية، في عهد السلطان قابوس بن سعيد، وأثر هذه السياسة في جعل سلطنة عُمان بلداً مستقراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والتعرف إلى ملامح السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس، وبينت الدراسة أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العمانية، وأنها تواجه مجموعة من التحديات والعقبات التي تواجه سياسة عُمان الخارجية.

دراسة سعيد (2014) بعنوان: قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، هدفت هذه الدراسة البحث في الأسباب التي تقف خلف الموقف العُماني الرافض لقضية الاتحاد الخليجي، وطبيعة العلاقات العُمانية–الإيرانية التي انعكست ظلالها على الموقف العُماني، وقد خلصت الدراسة إلى أن الموقف العُماني قابل للتغيير إذا ما ابتعدت الأسباب التي يستند عليها. فالوحدة في حد ذاتها لا يمكن أن تكون مرفوضة من حيث المبدأ؛ إذ إنَّ عُمان، كدولة مؤسسة لمجلس التعاون الخليجي، وقّعت على النظام الأساسي للمجلس والذي تنص مادته الرابعة على أن الغاية النهائية من وراء تأسيس هذا الكيان المشترك هو الوصول إلى الوحدة. كما أن عُمان لا يمكن أن تغفل عن أن الوحدة الخليجية الناجحة المستدامة، جزء أساسي من تطلعات شعوب المنطقة بما في ذلك شعبها.وفي جميع الأحوال لا ينبغي أن يُقرأ موقف عُمان كمؤشر على أنها ضد التقارب الخليجي أو أنها تسعى لشق الصف؛ إذ إن الدور الذي لعبته وتلعبه السلطنة ضمن مجلس التعاون الخليجي، يشير إلى عكس ذلك؛ فعُمان إحدى الدول التي أسست المجلس وعملت على إنجاحه والتزمت بقراراته وبرامجه، وسعت دومًا نحو تقريب وجهات النظر. وقامت بواجبها أثناء حرب الخليج الثانية، وتقدمت في العام 1991 بمشروع لتأسيس جيش خليجي موحد، تم رفضه من قبل دول أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة لطفي (2015)، بعنوان: "قراءة حـالة سياسية، سلطنة عُمان والدور "المطلوب" في الملـف اليمني" هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور سلطنة عُمان في الملف اليمني في ظل التصريحات التي صدرت من الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بشكره لدور السلطنة في الوساطات بين الحوثي وصالح من جهة والسعودية والتحالف من جهة أخرى وما تزعمه دوائر إعلامية إيرانية أن قابوس اخبر الملك سلمان أن تورطه في اليمن مكيدة أمريكية. كذلك تأتي هذه الدراسة في ظل مقالات سياسية صدرت عن صحيفة الوطن العُمانية وبينت الدراسة أن سلطنة عمان تؤيد الشرعية في اليمن.

دراسة (Peter R. Baehr,1994) بعنوان: " The Role Of Human Rights In Foreign Policy" (دور حقوق الإنسان في السياسية الخارجية) هدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة دور الدول الذي تفرضه قضايا حقوق الإنسان في توجيه السياسيات الخارجية للدول، من خلال وجود خيارات سياسية تميلها التزامات محدودة، وتفرض عليها إتباع أدوات سياسية لتنفيذها، ويقوم بإختبار ذلك في عدة من الدول الغربية بينما الولايات المتحدة، حيث يحلل الموضوع من زوايا محددة وبشكل مختصر، ويقارن بإيجاز بين سياسات كارتر وريحان وبوض تجاه قضايا حقوق الإنسان الدولية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

تناولت الدراسات السابقة موضوع السياسة الخارجية العمانية ومرتكزاتها والمحددات المؤثرة عليها، إلا أنه لا توجد أي دراسة سابقة ركزت على موضوع الدراسة الحالي والذي يتعلق بدراسة مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية للفترة 2005-2016، حيث تتميز هذه الدراسة بحداثة طرحها لهذا الموضوع وكذلك تغطيتها لفترة زمنية شهدت الكثير من الأحداث السياسية والمتغيرات التي أثرت تؤثر على السياسة الخارجية العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

سيقوم الباحث باستخدام المناهج البحثية الآتية :

منهج تحليل النظم:

الفكرة التي ينطلق منها منهج التحليل النظمي تقوم على مفهوم النظام، الذي يعد، إيطار تنظيم فيه جملة عناصر تدخل مع بعضها البعض في عملية تفاعل وتتمخض عنها جملة نتائج غايتها إنجاز وظائف معينة. فالنظام، وفق منهج التحليل النظمي، يتكون: أولاً من مجموعة (عناصر) تشكل مرتكزاته الحقيقية وهذه العناصر تتواجد ثانياً في (بيئة) أو (وسط) حيث تدخل مع بعضها في عملية (تفاعل) ثالثاً. وهذه العملية، عملة التفاعل، ناجمة، عن استلام تلك العناصر مسببات، أو مؤثرات (أي مدخلات) من البيئة الخارجية حيث يتم التفاعل معها، لتأتي بعد ذلك المرحلة الرابعة المتمثلة ب (المخرجات) أو المدلولات، وهي النتائج الناجمة عن عملية التفاعل، والتي تتخذ صيغة أفعال سلوكية، أو سياسات تترجم على ارض الواقع. وهناك أيضاً مرحلة خمسة يمثلها الأثر الراجع والتغذية العكسية، والتي أشرنا إليها في موضع سابق، باعتبارها أفعالاً نابعة من البيئة المحيطة في اللحظة التي يتم فيها ترجمة قرارات عناصره إلى أفعال ملموسة.

ينطلق العديد من الدارسين للسياسة الخارجية في تفسيرهم لها ولآلية عمليها باعتماد هذا المنهج من فكرة مفادها، أن الدولة، أو الوحدة القرارية فيها، تتأثر بأفعال العناصر أو (الوحدات) التي تشكل البيئة الخارجية المحيطة بها، فتتخذ قرارات لإنجاز أهداف في ضوء تلك الأفعال أو السلوكيات الموجهة إليها (مدخلات أو مسببات)، فتقوم الوحدة القرارية بإدراكها وتحليلها بفعل معطيات ذاتية وداخلية وأخرى خارجية لاتخاذ قرارات بشأنها (عملية التفاعل)، لتتحول تلك القرارت إلى أنماط من الفعل السياسي الخارجي (مخرجات أو مدلولات أو ردود أفعال) يستلمها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر أو العنصر أو الوحدة الناجم عنها الفعل الموجه إلى تلك الدولة (أي وحدتها القرارية) لتتفاعل مع رد الفعل الموجه إليها حيث تتخذ في ضوئها قرارات تتحول إلى سلوكيات، أو سياقات عمل خارجية (التغذية العكسية).

منهج اتخاذ القرار:

تؤدي دوراً مهماً في كشف العديد من الجوانب المهمة في السياسة، كما أنها تفيد البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد صناع القرار بشكل أفضل من النظريات الأخرى. ويقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بديلين أو أكثر باعتبار أن البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة أو المشكلات القائمة بشكل يحقق لإحدى الدول الأهداف المطلوبة؛ لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة أو بعبارة أخرى فإن صنع القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية، وتم استخدام هذا المنهج في تحليل آليات صنع القرار في السياسة الخارجية العمانية ومرتكزاتها تجاه القضايا الإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسة الخارجية العمانية أهدافها ومراحل تطورها

المبحث الأول: السياسة الخارجية العمانية مبادئها وأهدافها.

المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسة الخارجية العمانية أهدافها ومراحل تطورها

تكمن رؤية سلطنة عُمان لمفهوم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية القائمة على الحوار السياسي وتبادل العلاقات على أسس مبدأ المصالح المشتركة، حيث تعتقد السلطنة أن من حق كل دولة أن تبحث عن مصالحها، ولكن دون الخروج عن مبادىء القانون الدولي، حيث تدعو السلطنة إلى اتباع لغة الحوار والتفاوض في إدارة النزاعات التي تحدث بين الدول.فالدولة الراشدة من وجهة نظر السلطنة العُمانية هي التي لها القدرة على مخاطبة الرأي الدولي العام بطريقة علمية مدروسة على صعيد الفكر والواقع، مع الحرص على بناء الثقة مع الآخرين، وإشعارهم بأن المصالح المشتركة والمتشابكة معهم هي المرجعية التي يجب اعتمادها من الطرفين.

فضلاً عن هذا التوجه، فقد إستندت السياسة العمانية إلى مجموعة ضوابط أخلاقية، حيث قامت السلطنة بوضع مجموعة من الضوابط التي أسست مسار الوظيفة السياسية للحكومة ومؤسساتها الوطنية، ومن أهم مكونات هذه الضوابط، القدرة على استيعاب العصر مع المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية، والاهتمام بمصالح الشعوب على أساس أنها الأطراف الرئيسية المكوّنة للمنظومة الإنسانية الخيّرة. ومن هنا جاء موقف السلطنة من قضية الحرب العراقية الإيرانية خلال الفترة 1980 ولغاية 1988، حيث أنها رفضت الانزلاق في متاهة التحالفات غير المنطقية، ولفتت انتباه الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى ضرورة إشعار إيران وغيرها من الدول أن مصالحها هي محط اهتمام، وأن الدول العربية لم تسع أبداً إلى تحقيق أهدافها على حساب هذه الدول(حسين وخريسات، 2005م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف يتم تناول موضوع السياسة الخارجية العمانية أهدافها وثوابتها من خلال:

المبحث الأول: السياسة الخارجية العمانية مبادئها وأهدافها.

المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: السياسة الخارجية العمانية مبادئها وأهدافها:

سعت السياسة الخارجية العُمانية إلى تطوير علاقاتها الدولية من خلال استنادها إلى سياسة مد يد الصداقة بين الشعوب الأخرى، مما أكسبها ذلك أهمية واحترام من دول العالم، حيث أصبحت السلطنة أنموذج يحتذى به في سياسة التعامل الدولي، إذ اتسمت السلطنة بالحكمة واللباقة والثبات في المواقف. وقد انطلقت السياسة الخارجية العُمانية أيضاً من مجموعة من المبادئ التي تكمن بعدم الانحياز، والالتزام بالحيادية والأخذ بالحوار، وتمسكت السلطنة في سياستها الخارجية بضرورة الوصول إلى حلول لكل القضايا بهدف توفير السلامة لكافة الأطراف السياسية ذات العلاقة مع السلطنة. من هنا، حققت الدبلوماسية العُمانية العديد من النجاحات على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أن تلك الدبلوماسية انطلقت من ثوابت من وجهة نظر السلطنة، قائمة على النأي بالبلاد عن كافة الصراعات الدولية والإقليمية التي يمكن أن تؤثر على السلم الاجتماعي والوئام الداخلي،كما تتجنب هذه الدبلوماسية النزاعات التي لا تعنيها، وتحرص باستمرار على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وتُعلن في خطاباتها الإعلامية على الدوام بأنها مؤمنة بالحوار وبالحلول السلمية (الزيدي، الشيرازي، 2015: 22).

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: مبادىء وأسس السياسة الخارجية لسلطنة عمان.

المطلب الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عمان.

المطلب الاول: مبادىء وأسس السياسة الخارجية لسلطنة عمان:

أشار السلطان قابوس، في ظل تعبيره عن مبادئ وأسس السياسة الداخلية للسلطنة، أثناء الانعقاد السنوي للفترة الخامسة لمجلس عُمان لعام 2012 [*]إلى: "إن سياستنا الداخلية كما

(*)مجلس عُمان: يتكون مجلس عُمان من مجلس الشورى، مجلس الدولة ويبين القانون اختصاصات كل منهما ومدته وأدوار انعقاده ونظام عمله. كما يحدد عدد أعضاء هو الشروط الواجب توافرها فيهم، وطريقة اختيارهم أو تعيينهم، وموجبات إعفاءهم، وغير ذلك من الأحكام التنظيمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عهدتموها دائماً قائمة على العمل البناء لما فيه الصالح العام مواكبين تطورات العصر مع المحافظة على هويتنا وثوابتنا وقيمنا التي نعتز بها، أما سياستنا الخارجية فأساسها الدعوة إلى السلام والوئام والتعاون الوثيق بين سائر الأمم والالتزام بمبادئ الحق والعدل والإنصاف وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وفض المنازعات بالطرق السلمية وبما يحفظ للبشرية جمعاء أمنها واستقرارها ورخاءها وازدهارها"(خطاب السلطان قابوس أمام مجلس عمان، 2012).

وفي ضوء المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية العمانية، فقد أسست سلطنة عُمان علاقاتها مع الدول العالم وطورتها كدولة سلام تسعى باستمرار إلى حل الخلافات بالحوار الإيجابي وبالطرق السلمية، ونتيجة للثقة التي اكتسبتها السلطنة من الدول الأخرى، نجحت سلطنة عُمان في تجاوز الخلافات بين دول المنطقة العربية وخارجها، فمن منطلق سعيها إلى تعزيز وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى، شهدت السلطنة نشاطاً سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً (الزيدي، الشيرازي، 2015: 22). ففي ظل حرصها على تلك العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وتطويرها، تسعى السلطنة إلى نجاح مسيرة هذا المجلس في تحقيق الاستقرار لمنطقة الخليج العربي (وزارة الخارجية العمانية، 2016).

ومنذ الثورة النفطية في منتصف السبعينات من القرن العشرين، تسعى السلطنة لتعزيز معدلات النمو ومستوى دخل المواطن، حيث اعتمدت على التنويع الاقتصادي كمنهج لتطوير الاقتصاد في السلطنة في ضوء ما تشهده المنطقة العربية، وهذا مما ميّز الاقتصاد العُماني بتنوع موارده. إذ يكمن الهدف الرئيسي من هذا التنوع الاقتصادي هو إزالة كافة المعوقات التي تحد من استغلال الطاقات الكامنة للقطاعات الواعدة في تنويع مصادر النمو، وهذا يتطلب الاستغلال الأمثل للموقع الإستراتيجي للسلطنة والموارد الطبيعية المتاحة فيها، مع العمل على إعادة تدوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفوائض المالية من القطاع النفطي لتمويل مشروعات البنية الأساسية من موانئ ومطارات وطرق رئيسية تعزز المكانة اللوجستية للسلطنة (الزيدي، الشيرازي، 2015: 25).

اعتمدت سلطنة عُمان، في ظل عمل سياستها الخارجية في القرن الحادي والعشرين، على جملة من المبادئ والأهداف التي تكمن بالتالي(الوهيبي، 2012 :41):

- احترام كافة القوانين والأعراف الدولية، ودعم دور العديد من المنظمات الدولية بهدف خدمة السلام والأمن.
- دعم العلاقات الدولية العربية، والسعي لحل القضايا التي تهم العالم العربي، ومنها القضية الفلسطينية.
- انتهاج سياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.
- دعم وتعميق التعاون بين دول الخليج العربي، والحرص على استتباب الأمن في الخليج العربي.

وتحرص سلطنة عُمان دائماً على تمسكها بانتمائها للعالم العربي، حيث نصت المادة الأولى من دستور الدولة الصادر بمرسوم سلطاني في 1996/11/6م على أن"سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط"؛ لذا، تلتزم السياسة الخارجية العُمانية في كل توجهاتها بالعمل ابتداء داخل الدائرة العربية، حيث امتزج تاريخها بالتاريخ العربي وارتكزت مصالحها على هذا الأساس. وفي 26 أيلول 1971م أعلنت السلطنة انضمامها إلى جامعة الدول العربية، ومنذ ذلك الحين، وتحرص السلطنة على المشاركة الفاعلة والمستمرة في كافة الأنشطة التي تتم من خلال الجامعة. كما أكدت على مبدأ قيام علاقات عربية – عربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوية. وقد تميزت هذه العلاقات بالمرونة، وبالتفهم الكبير والواعي للأحداث على أسس واقعية، ونظرة متوازنة بعيدة عن الانفعال وعدم التروّي (القطاطشة، والحضرمي، 2007 :385).

لقد تجلى الموقف المشهود للسلطنة في عام 1979م عندما قاطعت الدول العربية جميعها القاهرة التي وقعت اتفاقية سلام مفاجئة مع إسرائيل، ثم زيارة الرئيس أنور السادات إلى تل أبيب وإلقاء كلمته الشهيرة في الكنيست، فيما وقفت السلطنة إلى جانب القاهرة نظرا لقناعتها بأن الخلافات والحروب لا يمكن أن تحسم الصعوبات والمشاكل، ثم ساهمت السلطنة في إعادة العرب جميعا بعد قرابة 9 سنوات من الجفاء العربي. ثم الخطى التي بذلتها السلطنة بعد ذلك لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الدول الست وكانت هناك مشاورات مع دول إقليمية في عقد السبعينات لزيادة عدد الدول المنطوية تحت هذا المجلس. واتخذت السلطنة موقفا متميزا خلال الحرب العراقية الإيرانية التي انطلقت في عام 1980م واستمرت إلى عام 1988م والتي بذلت الدبلوماسية العمانية خلالها جهدا مضنيا من أجل إيقاف تلك الحرب المجنونة، التي دمرت الكثير في بنية البلدين وادت إلى إزهاق أرواح الملايين من المدنيين والعسكريين. ترتكز العلاقات الوثيقة والمتميزة التي تربط السلطنة بشقيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج على أسس من التاريخ المشترك والأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتجانسة، وتسعى في مجملها لتحقيق المزيد من الترابط والتعاون والتكامل بما ينعكس إيجاباً على حياة شعوب هذه الدول، وإيمانا من السلطنة بأهمية الدور الذي يلعبه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حرصت دوماً على الدفع باتجاه تفعيل أجهزة المجلس وتطويرها لتحقيق أكبر قدر من التعاون بين الدول الأعضاء (الجهوري، 2017 : 20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى المستوى الدولي، فقد سعت السياسة العُمانية إلى تحويل السلطنة لمركز تجاري إقليمي متطور، لتحقيق مصالحها الوطنية، من خلال تطوير علاقاتها مع الدول المطلة على حوض المحيط الهندي، والدول الآسيوية الأخرى، وليتوازى ويتكامل في الواقع مع النشاط العُماني والعلاقات والالتزامات القوية للسلطنة، في دوائر علاقاتها الأخرى خليجياً وعربياً، كما لعبت السلطنة دوراً حيوياً في إنشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، للتعاون الإقليمي التي تم الإعلان عنها في موريشيوس في آذار عام 1977م، وعليه، تم اختيار السلطنة نائباً للرئيس، وتتكون هذه الرابطة من (سلطنة عُمان، موريشيوس، الهند، جنوب إفريقيا، استراليا، سنغافورة، كينيا) التي من مبادئها العمل على تسهيل ودعم التعاون الاقتصادي بين تلك الدول، والتعاون في إطار دول المحيط الهندي، مما ينعكس ذلك الاحترام التام لمبادئ المساواة في السيادة، ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعايش السلمي (الوهيبي، 2012 :47-49).

سعت سلطنة عُمان، في الوقت الذي طورت به علاقاتها مع الدول الأخرى في تلك الرابطة، إلى تطوير وتنشيط علاقاتها على المستوى الثنائي مع عدد من تلك الدول وبخطوات كبيرة. حيث تمثل العلاقات الإفريقية العُمانية حلقة مهمة، من حلقات السياسة العُمانية، إذ توطدت هذه العلاقات على مدى قرون عديدة قبل الإسلام، وبعده أيضاً، من خلال التجارة والهجرات العُمانية إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، التي وصلت إلى ذروتها خلال حكم السيد سعيد بن سلطان (1806-1956م) واتخاذه زنجبار عاصمة ثانية لدولته المترامية الأطراف، اعتباراً من عام 1932م. وقد استمر الوجود العُماني بها أكثر من قرن من الزمن، حيث أشار السلطان قابوس إلى انه" قد أثبت النهج الذي اتبعناه في سياستنا الخارجية خلال العقود الماضية جدواه وسلامته بتوفيق من الله ونحن ملتزمون بهذا النهج الذي يقوم على مناصرة الحق والعدل والسلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأمن والتسامح والمحبة والدعوة إلى تعاون الدول من أجل توطيد الاستقرار وزيادة النماء والازدهار ومعالجة أسباب التوتر في العلاقات الدولية بحل المشكلات المتفاقمة حلا دائما وعادلا يعزز التعايش السلمي بين الأمم ويعود على البشرية جمعاء بالخير العميم" (خطاب قابوس بن سعيد، 2006)

شهدت العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في أبريل 2016 إنطلاق معرض أوبكس للمُنتجات العُمانية بمشاركة أكثر من 1000 شركة عمانية، تُمثل قِطاعات مُختلفة، إلى جانب مُشاركة عدد من المُؤسسات الحكومية، فمسقط تجد في شرق أفريقيا مجالاً لتوزيع مُنتجاتها، خاصة أن السوق الأثيوبي من أكثر الأسواق نمواً على مستوى القارة الأفريقية، وتم توقيع ثلاث إتفاقيات تكون بموجبها أثيوبيا نقطة عبور لتسويق المُنتجات العُمانية إلى الدول الأفريقية، وبلغت قيمة التجارة غير المُباشرة بين مسقط وأديس أبابا ما يتجاوز الـ (80) مليون دولار، وفي أكتوبر 2016 أكدت شبكة (C.N.N)أن "عمانتل" وهو المُشغل الوطني العُماني للإتصالات وافق على بناء كابل تحت سطح البحر يربط مدينة صلالة في سلطنة عُمان بميناء بربرة في أرض الصومال (صومالاند) وميناء بيصاصو في (بونتلاند) وسيشمل أثيوبيا، خاصة أن نظام (G2A) الذي سيربط الخليج بأفريقيا سيتم تطويره بالشراكة مع الإتصالات الأثيوبية، وإتصالات جوليس، وشركة تيليسوم.

مما سبق، مكّنت السياسة التي تبنتها سلطنة عُمان في علاقاتها الدولية من قيام السلطنة بدور فعّال في معالجة الكثير من القضايا العربية والعالمية مثل (الوساطة بين الفرقاء اليمنيين، الوساطة في الأزمة السورية، التوسط بين إيران والثورة السورية)، وإن المرتكزات التي انطلقت منها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية العمانية تنبع من حقائق تاريخية وحضارية معينة، اتصفت بها عُمان وأثرت في مواقفها السياسية منذ أقدم العصور.

المطلب الثاني : مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عمان :

انطلقت السياسة الخارجية العُمانية بالأساس من مبدأ المصلحة القومية، حيث يشير صانع القرار في السياسة الخارجية العُمانية أن لكل دولة الحق في البحث عن مصالحها الوطنية، وفقاً للقانون الدولي وعدم المساس بمصالح الدول الأخرى، كما أن علاقات السلطنة تنطلق مع القوى الدولية الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران. وتقوم السياسة الخارجية العماني على المرتكزات التالية : (علام، 2015 :21-24)

1. **خصوصية الموقع:**

تتميز سلطنة عُمان بموقعها الجغرافي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 40" ْ16 و20" ْ26 شمالاً وبين خطي طول 50" ْ51 و40" ْ59 شرقاً وتمتد سواحلها من مضيق هرمز في الشمال وحتى الحدود المتاخمة لجمهورية اليمن، وتطل بذلك على بحار ثلاثة هي: الخليج العربي، وبحر عمان وبحر العرب.ومن الجهة الغربية يحدها السعودية والإمارات، أما من الجنوب فيحدها اليمن، ومن الشمال مضيق هرمز وإيران، ومن الشرق بحر العرب.

وتطل الحدود البحرية لسلطنة عُمان على بحر العرب وخليج عُمان والخليج العربي كما وتجاور إيران في الحدود البحرية لمضيق هرمز ذي الأهمية الإستراتيجية الكبيرة، واكتسبت السلطنة نتيجة لموقعها أهمية كبيرة لما له الأثر في ربط السلطنة بكثير من الدول التي تطل على مياه المحيط الهندي وعلى الخليج العربي وعلى بحر العرب. ولقد فرض هذا الموقع للسلطنة على مدخل الخليج العربي والمحيط الهندي، قراراً سياسياً أمنياً دولياً، مما دفع السلطنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتعاطي مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا من منطلق الموضوعية والهدوء والحوار، وذلك لإدراكها المسؤولية الكبيرة التي تحملها نتيجة لموقعها الجيواستراتيجي، إذ تمثلت هذه المسؤولية في حماية مدخل الخليج العربي والذي يعد من أبرز وأهم الخلجان في العالم لما تقع على شواطئه دول نفط الشرق الأوسط. وفي الخريطة رقم (1) خريطة تبين موقع سلطنة عُمان:

الخريطة رقم (1)

خريطة توضح موقع سلطنة عمان

المصدر: موقع google,mapa 2016

2. واقع التجربة التاريخية لسلطنة عمان :

تعتبر سلطنة عمان من أكثر الدول العربية، بل ودول المنطقة استقراراً واعتدالاً في سياستها الخارجية، حيث تنبثق المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لسلطنة عمان من الرؤية الإستراتيجية، التي تقوم على الوقوف إلى جانب الحق والعدل وتعزيز وشائج الأخوة وروابط الصداقة، والمساهمة في توطيد الأمن والسلام الدوليين، فلا يمكن الحفاظ علي هذا السلام، إلا إذا كان قائماً على قواعد راسخة من العدالة وأسس ثابتة من التفاهم بين جميع الأمم، وفي هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار، وعلى هدي هذه المرتكزات، انطلقت الدبلوماسية العُمانية من استراتيجية واضحة ومحددة، تضع في اعتبارها مختلف المعطيات المحلية والإقليمية والدولية من ناحية، وطبيعة المرحلة، التي يمر بها المجتمع الدولي من ناحية ثانية، والموقع الإستراتيجي للسلطنة على مدخل الخليج وإشرافها على مضيق هرمز البالغ الأهمية في التجارة الدولية ، فضلاً عن خبرتها التاريخية الثرية من ناحية ثالثة. لم يكن في سلطنة عُمان قبل عام 1970 ما يسمى بسياسة خارجية بالمفهوم المطلق والمركزي؛ بل إنه لم يكن هناك أصلاً دولة بمفهومها العصري، فضلاً عن أن نمط الإدراك لطبيعة العلاقات الدولية لدى السياسة العُمانية ما قبل مجيء السلطان قابوس بن سعيد كان يستند إلى مخرجات صراع القوى في الخليج وفي المحيط الهندي، والذي كانت عُمان طرفاً فيه بصورة مستمرة، لذا، فإن الخبرة المستمدة من هذا الارتباط وهذا الاندماج قد شكلا معظم مكونات الفكر السياسي لدى القيادة العُمانية آنذاك، وكان من مظاهر هذا الفكر أنه لم يعط أية أهمية أو أي اعتبار للأبعاد العربية أو الخليجية ومعطياتها، التي كانت في تلك المرحلة تسعى جاهدة لتشكيل نظام إقليمي عربي، يكون مرتكَزاً للعمل العربي المشترك، والذي كان يهدف إلى إقامة نظام سياسي عربي، له مضامينه ورموزه، وآليات عمله التي جاءت جامعة الدول العربية في مقدمتها، ولم ترضى التوجهات السياسية العربية وحركاتها بموقف الدولة العُمانية (طرابيك، 2014 :45-47) .

3. الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي:

تسعى سلطنة عُمان في ظل حفاظها على الأمن والسلم الإقليمي والدولي إلى تحقيق العديد من أهداف الأمم والشعوب، ويبرز في هذا المجال دور السلطنة في الأزمة اليمنية، حيث ساهمت الجهود التي بذلها يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية مع وفد صنعاء الاتفاق على الالتزام ببنود 10 إبريل 2016م الخاص بوقف الأعمال القتالية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك في 17 نوفمبر 2016م، ولكن شريطة التزام من الأطراف الأخرى بتنفيذ الالتزامات ذاتها (وزارة الخارجية العماني، 2016).

4. **الواقعية في فهم التطورات والأحداث والعلاقات الدولية:**

تقوم سياسة السلطنة على الحكمة والاتزان وبعد النظر والتحسب لعواقب الأمور، وعلى حسن اللباقة في التصرف في اتخاذ المواقف السياسية والثبات على هذه المواقف، وقد حرصت السلطنة على نسج علاقاتها الدولية على انتهاج سياسة التسامح والتفاعل مع الآخر على أساس من الاحترام المتبادل مع مراعاة الحقائق الجيواستراتيجية والابتعاد عن "التشنج" والمواقف الأيديولوجية المؤقتة، ولذلك اكتسبت السلطنة بتقدير العالم واحترامه لما تقوم به من جهود ومساهمات على كافة الأصعدة العالمية (طرابيك، 2014 :48).

مما سبق، رسمت سلطنة عُمان سياستها الخارجية بناء على هذه المرتكزات التي تقوم على أساس الواقع الجغرافي والتاريخي والحضاري لعمان، وبذلك تمكنت السلطنة من نجاح سياستها الخارجية، في بيئة إقليمية ودولية مليئة بالمتناقضات والتقلبات.

وتميزت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي(المحرمي،2014 :5):

1- **الحياد والبعد عن الاستقطاب:** تشير هذه الخاصية إلى قدرة سلطنة عُمان في التعامل مع جميع الأطراف المختلفة دون خلق عداوات مع أحد.

2- **العلاقات المتوازنة:** سعت السياسة الخارجية العمانية إلى بناء مصالح مشتركة مع الدول الأخرى، والابتعاد عن محاولة استغلال حاجة الآخر للدعم العماني (العلاقة مع جزر القمر نموذجاً)، فهي لا تسمح في الوقت ذاته بالانتقاص من سيادتها واستقلال قرارها الوطني، حيث أنها عارضت رفع علم الولايات المتحدة الأمريكية على ناقلات النفط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويتية في الخليج في حرب الخليج الأولى خشية اشتعال حرب سفن في الخليج بالرغم من إصرار الولايات المتحدة وموافقة دول الخليج الأخرى.

3- **التسامح مع المختلف:** بالرغم من معارضة بعض دول الخليج العربي انضمام سلطنة عمان إلى مجلس الجامعة ومن أهم هذه الدول (السعودية والكويت)، إلى أن السلطنة تعاملت مع تلك الدول بكل صفاء ومودة، واتضح ذلك باستضافتها لرئيس دولة اليمن الجنوبي السابق كلاجئ سياسي قبل انتقاله إلى خارج عمان (محمد، 2015 :2).

4- **المصالح المشتركة وليس العداوات المزمنة:** سعت سلطنة عمان بشكل مستمر نحو إيجاد مصالح مشتركة مع الدول الأخرى يستفيد منها الجميع، اتضح ذلك في علاقة السلطنة والصين ودول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي التي كانت تمول المعارضة العسكرية الانفصالية ضد الحكومة العمانية، حيث أقامت السلطنة مع الصين وروسيا البيضاء وأوكرانيا ولاتافيا وأستونيا وليتوانيا علاقات متينة قائمة على الاستثمار المتبادل(المحرمي،2014 :6).

5- **سياسة الأبواب المفتوحة:** بالرغم من مقاطعة الدول العربية لمصر بعد توقيعها مع إسرائيل اتفاقية السلام في عام 1981م، ومقاطعتهم للعراق عند غزوه للكويت، إلا أن سلطنة عمان في كلتا الحالتين لم تقطع علاقاتها مع مصر والعراق، وظلت مسقط هي البيت الذي يستظل به الفرقاء لحل مشاكلهم وتقريب وجهات النظر بينهم(محمد، 2015 :2).

6- **عدم الانسياق وراء الإيديولوجيا:** تتبع سلطنة عمان في سياستها الخارجية مبدأ احترام الإنسان بعيداً عن عرقه أو دينه أو لغته، فعُمان لم تتبنى لا الفكر الشيوعي ولا فكر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلام السياسي ولا الفكر القومي العربي ولا الفكر المذهبي الذي يطبع بعض دول الجوار، مما جعل عُمان بلداً يحظى باحترام جميع دول العالم(المحرمي،2014 :6).

7- **السلام هو جوهر العلاقات الدولية:** تعتبر سلطنة عُمان من ابرز دعاة السلام، حيث أنها باركت اتفاقية السلام بين القاهرة وتل أبيب، كما ودعمت جهود السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والمباحثات الغربية مع إيران حول الملف النووي، وجهود المصالحة اللبنانية، ودعمت أيضاً وما تزال جهود حل الأزمة السورية سلمياً(المحرمي، 2014 :6-7).

8- **عدم التدخل في شؤون الآخرين:** حاولت وتحاول سلطنة عُمان بنأي نفسها عن التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى.

من هنا تسعى السياسة الخارجية العُمانية للعمل على مستوى الخليج العربي ومستوى الدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، حيث قامت السلطنة بإنشاء سلسلة من العلاقات مع معظم دول العالم، ناهيك عن المركز الحضاري الذي احتلته على الصعد كافة، وعليه، فقد التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الثوابت والمرتكزات،الأمر الذي أعطى هذه السياسة مصداقية وقوة مكنتها من الاستمرار في التطور وفق مخطط له.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية العمانية :

قامت الدبلوماسية العُمانية ببناء علاقات صداقة مع دول العالم، وذلك من خلال التزامها بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة في سبيل تحقيق التقدم والتطور وتثبيت دعائم السلام والاستقرار العالمي، حيث كان تفاعل السياسة الخارجية العُمانية تجاه كافة الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية والعالم واعياً، إذ أنها لم تسمح لتلك الأحداث التأثير عليها. ولا شك في أن ما حققته سلطنة عُمان على المستوى الداخلي والخارجي، قد بنى رصيداً كبيراً لها في قلوب وعقول الجميع، وذلك بفضل جهودها القادرة على تعزيز فرص الأمن والاستقرار في المنطقة، وحل الخلافات القائمة والتي تلقي بظلالها على دول وشعوب المنطقة باستمرار، بما يحفظ لدول المنطقة حقوقها المشروعة وبما يصون سيادتها (الغساني، 2015: 31).

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: مراحل تطور السياسة الخارجية العُمانية:

المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية العُمانية:

المطلب الاول: مراحل تطور السياسة الخارجية العُمانية:

مرت السياسة الخارجية العمانية بأربعة مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: مرحلة التخلص من العزلة السياسية:

عاشت سلطنة عمان قبل العام 1970م ما يطلق عليه بالسياسة المنعزلة طوعيا او اختياريا، او الانعزالية ونفضل ان نطلق عليها الأحادية، والعزلة بهذا التوصيف هي (نقيض التفاعلات الدولية وهي بالتأكيد خلاف الوضع الطبيعي لأي كيان سياسي فضلا عن أية دولة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولطالما قيست قوة الدول بقدرتها على التأثير في مجمل العلاقات الدولية)،كما ان قاموس أكسفورد للغة الانجليزية كانت إشارته الأولى واضحة للمفهوم في العام 1901م يقول: من هنا الانعزالي الشخص الذي يفضل العزلة او يدافع عنها، وفي السياسة الاميركية فانه الشخص الذي يعتقد انه ينبغي على الجمهورية ان تتبع سياسة العزلة السياسية، والمثال الذي ذكره قاموس أكسفورد جاء من المقال الافتتاحي في صحيفة فيلادلفيا برس عام 1899م مشيرا الى شعوب ما وراء البحار الذين استوعبتهم الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب الاسبانية الاميركية ،وأول ذكر في قاموس وبستر لـ الانعزالي وليس الانعزالية ظهر في طبعة عام 1921 ولم تضع الموسوعة البريطانية أبدا الانعزالية عنوانا الا بعد الحرب العالمية الثانية حتى أشارت موضوعاتها عن الدبلوماسية الى الظاهرة. والمتتبع للسياسة العمانية قبل العام 1970م يجد أنها عاشت منعزلة التأثير السياسي، أكثر من عزلة العلاقات الدبلوماسية او الدولية، والدليل على ذلك علاقاتها الدولية مع العديد من دول العالم قبل العام 1970م، ومما يدل على ذلك أكثر (انه حتى انعزاليي ثلاثينيات القرن العشرين لا يستخدمون هذا اللفظ " انعزالي " ويفضلون ان يسموا أنفسهم بالحياديين او القوميين) وهي مرحلة لن نتناولها ويمكن الرجوع للاطلاع على تفاصيلها التاريخية من خلال مراجع وكتب وثقت تلك المرحلة التاريخية للسياسة الخارجية العمانية (الفطيسي، 2015 :7).

هدفت السياسة الخارجية العُمانية في هذه المرحلة إلى (القطاطشة والحضرمي، 2007: 376-377):

أ- الأخذ بالحداثة، مع المحافظة على الموروث التاريخي للسلطنة .

ب- اعتماد منهجية التخطيط السليم والواضح للسياسة الخارجية في ضوء الظروف الإقليمية والدولية .

ج- الانحياز إلى مبدأ الحلول السلمية للنزاعات والصراعات الإقليمية، أو الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- انتهاج سياسة حسن الجوار في علاقتها مع دول الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

هـ- دعم القضايا العربية والإفريقية، والسعي لتحقيق الأمن الإقليمي الخليجي بالاعتماد على قدرات دول الخليج.

و- احترام القوانين والأعراف الدولية والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

المرحلة الثانية : مرحلة التحول:

شكل يوم 23 يوليو 1970 علامة تاريخية انطلقت من خلالها سلطنة عمان دولة وشعبا إلى بناء دولة عصرية قادرة على تحقيق التقدم والسعادة والرخاء للإنسان العماني.فقد سلكت السلطنة منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم مسيرة نهضتها المباركة التي حققتها نظرة جلالته الثاقبة في لاحق الأيام بعد 45 عاما من الجد والاجتهاد والعمل الدؤوب على مختلف الأصعدة .وكان أول ما وعد به جلالته في أول خطاب له من البيان التاريخي الأول في 23 تموز (يوليو) 1970 قوله "شعبي.. إني وحكومتي الجديدة نهدف لإنجاز هدفنا العام.. كان بالأمس ظلام ولكن بعون الله غدا سيشرق الفجر على عُمان وعلى أهلها، حفظنا الله وكلل مسعانا بالنجاح والتوفيق." وتكتسي السياسة الخارجية للسلطنة بملامح الشخصية العمانية وخبرتها التاريخية مقرونة بحكمة القيادة وبعد نظرها في التعامل مع مختلف التطورات والمواقف".وقد أثبت النهج الذي اتبعناه في سياستنا الخارجية خلال العقود الماضية جدواه وسلامته ونحن ملتزمون بهذا النهج الذي يقوم على مناصرة الحق والعدل والسلام والأمن والتسامح والمحبة والدعوة إلى تعاون الدول من أجل توطيد الاستقرار وزيادة النماء والازدهار ومعالجة أسباب التوتر في العلاقات الدولية بحل المشكلات المتفاقمة حلا دائما وعادلا يعزز التعايش السلمي بين الأمم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعود على البشرية جمعاء بالخير العميم ."بهذه الكلمات البسيطة سارت عُمان على النهج الذي بناه السلطان قابوس بن سعيد منذ 23 تموز (يوليو) 1970 (الفطيسي، 2015 :8).

منذ بزوغ فجر النهضة المباركة دأبت هذه السياسة على مد جسور الصداقة وفتح آفاق التعاون والعلاقات الطيبة مع مختلف الدول وفق أسس راسخة من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام علاقات حسن الجوار واعتماد الحوار سبيلا لحل كل الخلافات والمنازعات. وبفضل هذه الأسس تمكنت السلطنة من بناء علاقات وثيقة مع كل الدول، مع الحرص على بذل كل ما هو ممكن لدعم أي تحركات خيرة في اتجاه تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة والحد من التوتر (الفضيلي، 2016 :7).

المرحلة الثالثة : مرحلة النضج والتحديث:

بعد أن أنهت السلطنة البنية التحتية السياسية والأمنية والاجتماعية، وبعد أن نضج إدراكها واستقامت قدراتها واتضحت سبلها، أخذت تصيغ سياستها الخارجية على قياسات الواقع والممكن، والحياد والمشاركة في الأنشطة الإقليمية والدولية كافة. وأخذت تلعب دوراً بارزاً في معالجة القضايا الخليجية، والعربية، والإفريقية، وقضايا الدول النامية. فبادرت بالتعامل مع معطيات الأحداث بكل حيادية إيجابية، فلم تتكر على مصر كامب ديفيد، ولكنها أكدت أنها ستقف مع الحق العربي كيف استدار. وفي حروب الخليج لم تكن السياسة العُمانية تشتط، ولكنها عملت على اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع: العراق، وإيران، ودول الخليج، والولايات المتحدة، للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به مقدرات الأحداث، إن هي اتجهت نحو الحلول السلمية (القطاطشة والحضرمي، 2007: 379).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية العُمانية:

محددات السياسة الخارجية العمانية:

1. حمولة التاريخ:

عمان بمكوناتها الجغرافية والديموغرافية والثقافية هي دولة ضاربة الجذور في التاريخ. فهي في الوجدان العماني الجمعي ليست كياناً طارفاً خرج الى الوجود نتيجة خرائط سياسية رُسِّمت في غفلة من الزمن، ولا هي دولة وظيفية اصطنعت اصطناعا لتؤدي أدواراً مرحلية في حلبة الصراع الإقليمي. ولهذا التجذر التاريخي انعكاساته في تشكيل الصورة الذاتية، كما في النظر إلى الآخر، وخاصة ذلك الآخر في المحيط الإقليمي. تعتد الهوية العمانية بهذه العراقة التاريخية اعتدادا لا تخطئه العين، وتعدها من المآثر التي ينبغي أن يعترف بها الآخر، في إيحاء إلى عدم حيازة ذلك الآخر لتلك الفرادة التاريخية. لم يكن الحضور العماني في التاريخ حضوراً خاملاً، بل اضطلعت الدولة العمانية في مراحلها المتعاقبة بأدوار مركزية في صوغ الخارطة السياسية للمحيط الإقليمي، وقد تمددت تلك الأدوار حتى لامست سواحل الشرق الإفريقي، وأقامت لها كيانات سياسية هناك، وأخرى ثقافية في جنوب غرب آسيا: باكستان وإيران. وتبدو تأثيرات الحركة التاريخية تلك حاضرة اليوم في التركيبة الديموغرافية العمانية الزاخرة بتنوع لا نظير له في البيئة الخليجية (الغيلاني، 2016 :5).

2. حسابات الديموغرافيا:

المجتمع العماني بتركيبته الديموغرافية الراهنة هو مجتمع تعددي على المستويات العرقية والثقافية و المذهبية. ولعل عمان تنفرد بهذه الخاصية في محيطها الإقليمي، إذ لا تضاهيها دولة خليجية أخرى في هذا المزيج الديموغرافي المتعدد الأبعاد و النكهات و المشارب. ورغم ضيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش المشاركة السياسية، وانعدام تأثير الرأي العام في عملية صناعة الخيار الاستراتيجي، فإن صانع القرار لا تغيب عنه انعكاسات هذا التنوع الديموغرافي على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، الامر الذي يخضع السياستين الداخلية والخارجية لحسابات الديموغرافيا. فالكتل الأثنية والثقافية في الداخل العماني لها امتدادات خارج الحدود الجغرافية، وهذا يفرض على صنّاع السياسة الخارجية استبطان المصالح و الارتدادات المرتبطة بتلك الامتدادات العرقية والثقافية.

3. معادلات الصراع الإقليمي:

لا يخفى أن الدولة العمانية ترتبط بآصرة استثنائية مع القوى الدولية النافذة في الشأن الخليجي، وتحديداً الولايات المتحدة و بريطانيا، وقد اضطلعت هذه الأخيرة بأدوار مركزية في تشكيل خارطة الصراعات والتحالفات، وكانت جزءاً من حركة التدافع في مراحل تاريخية بعينها. ومع تراجع القوة البريطانية على إثر انكسارها في الحرب العالمية الثانية، ظهرت القوة الأمريكية التي تبسط هيمنة استراتيجية على ضفاف الخليج. فالسياسة الخارجية العمانية، كما هو شأن نظائرها في الإقليم، تناور في فضاء إقليمي مكتظ بمشاريع صراعية يتصدرها المشروعان الأمريكي والإيراني، وتخضع بالضرورة لمقتضيات تلك المعادلات الصراعية. فليس بمقدور الباحث أن يفترض أن الإرادة السياسية العمانية تعمل بمعزل عن تلك التداعيات، وأن الخيار الاستراتيجي العماني لا يخضع لإملاءات الصراع الإقليمي، وأن الأمن القومي العماني هو المحدد الصلب لخيارات الدولة الجيوستراتيجية. فمعادلات الصراع الإقليمي تلعب أدواراً جوهرية في ضبط الإيقاع السياسي للدولة الخليجية (الفضيلي، 2016 :10).

أثّر التكوين النفسي والفكري للسلطان على وضع السياسة الخارجية للدولة، ومن ذلك مولده في المنطقة الجبلية من عُمان "ظفار"، وما يعنيه ذلك من طبع نفسية الشخص بالشجاعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقدرة على التحمّل، ورفض الوصاية من الخارج، والنزوع إلى القيادة. وينحدر السلطان قابوس، وهو السلطان الثامن، مباشرة من نسل الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول لأسرة البوسعيد، وكان أكثر الأئمة احتراماً وإجلالاً في عُمان. وعرف عنه أنه رجل مقاتل وإداري محنّك، وقد عمل بكل اقتدار حتى وحّد البلاد العُمانية، وقضى على الحروب الأهلية. وقد كان لهذا التجذير التاريخي أثر كبير في بناء شخصية السلطان قابوس. إضافة إلى تلقيه العلم على أيدي بعض العُمانيين المتنوّرين. واستكمل السلطان دراسته في بريطانيا التي اشتهرت مدارسها بالصرامة والجديّة، ثم التحق بكلية ساند هيرست العسكرية التي كانت مثالاً للانضباطية والعيش العسكري الصعب ومعاملة الطلاب على قدم واحد من المساواة مع نزع كل خصوصية عن أي طالب يلتحق بها. وهكذا اكتملت شخصية "الطالب قابوس"، من حيث الإعداد النفسي والجسمي والعلمي. وازدادت قدرته على التحمّل والتعامل مع الحياة الشاقة الصعبة. وانعكس كل ذلك على تكوين الكاريزما الشخصية للسلطان، فأخذ يسوس الدولة انطلاقاً مما تعلمه من حضارة، وعلم، وانضباط، وتحمل للمسؤولية، وواقعية (صحيفة الخليج الإماراتية، 1986).

ومن هنا، ولما كان يتحلى به السلطان قابوس من اتساع معرفة وتواصل مع أحداث العالم وتطوراته، فقد جعل من السياسة الخارجية العُمانية سياسة متعقلة حيادية قادرة على الاستشراف.

الأجهزة الحكومية المختصة برسم وتنفيذ السياسة الخارجية العُمانية:

تتركز الأجهزة الحكومية المختصة برسم وتنفيذ السياسة الخارجية العُمانية في رئاسة السلطنة، ومجلس الوزراء، ووزراء الخارجية، والسلطان قابوس بن سعيد هو أعلى سلطة لرسم السياسة الخارجية العُمانية، فهو من يقوم بإصدار القوانين التي تشمل المجال الخارجي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاتفاقيات والمعاهدات، وتعيين وزير الدولة للشؤون الخارجية، وإعفائه من منصبه، كما يعتمد السفراء المعتمدين لدى السلطنة، بينما يعد مجلس الوزراء أعلى سلطة تنفيذية، يستمد سلطاته من السلطان قابوس، وهو مسؤول مسؤولية تضامنية أمامه، أما فيما يتعلق بوزارة الخارجية العُمانية فقد تم إنشاؤها عام 1970، بدلاً من مكتب (سكرتارية الشؤون الخارجية) الذي كان يستخدم سابقاً لتنسيق الشؤون الخارجية للبلاد، إذ تعد وزارة الخارجية لسلطنة عُمان الإدارة التي تدير وتوجه علاقات الدول مع الدول الأخرى والمجتمع الدولي. وتحرص وزارة الخارجية العُمانية في ظل تنفيذ سياستها، على الالتزام بكافة المبادئ التي شملها الدستور في الدولة ومن أهمها (وزارة الخارجية العمانية، 2016):

- صون كيان الدولة، والحفاظ على استقلالها وسيادتها.
- السعي إلى توثيق وتطوير التعاون بين السلطنة ودول المنطقة العربية والعالم بناءً على أساس الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة.
- الالتزام والتقيد بالمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الدول الأخرى، وبالتالي تحقيق السلام بين تلك الشعوب.

تقوم الوزارة في سلطنة عُمان بإدارة ورعاية العلاقات والشؤون الخارجية للدولة، فهي تتولى على وجه خاص المسؤوليات التالية (وزارة الخارجية العُمانية، 2016):

- رعاية المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية للسلطنة مع دول العالم.
- إقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم وإنشاء البعثات الدبلوماسية بما يخدم مصالح السلطنة.
- رعاية شؤون المواطنين العُمانيين في الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية في السلطنة بشأن استطلاع وتطوير أفاق التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الشقيقة والصديقة.
- تقييم مسار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين السلطنة والدول والمنظمات الإقليمية والدولية.
- تزويد الوزارات والمؤسسات المعنية بالمعلومات والتنسيق معها بشأن صياغة مواقف السلطنة إزاء المسائل ذات الصلة بعملها.
- رصد الأحداث والتطورات السياسية الإقليمية والدولية وجمع المعلومات عنها بما يخدم المصلحة العليا للسلطنة.
- صياغة المواقف السياسة للسلطنة إزاء الأحداث الإقليمية والدولية، وإبراز السياسة العمانية أمام المحافل الدولية.
- التعاون مع الوزارات والجهات المختصة في الترويج لفرص الاستثمار الخارجي في السلطنة وكل من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة ويعزز الشراكة الإيجابية بين السلطنة ودول العالم في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتربوية والثقافية.
- تشجيع الحوار بين الدول وحل المنازعات بالطرق السليمة بما يحقق التعاون والتفاهم البناء، ويخدم الأمن والسلم الدوليين والتنمية الاقتصادية.
- الإشراف على النادي الدبلوماسي العماني وفقاً للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وزارة الخارجية .
- الإشراف على البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى السلطنة، بما في ذلك الحي الدبلوماسي، والتنسيق مع الجهات المختصة بشأن كل ما من شأنه تسهيل مهام تلك البعثات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل المرتكزات والمبادئ التي تستند إليها سلطنة عُمان، رفضت السلطنة عسكرة الصراعات الدولية والتأكيد على حل الصراعات السياسية بشكل سلمي، كما أنها رفضت سياسة الأحلاف والمحاور، حيث أنها لجأت إلى حل جميع خلافاتها الحدودية مع اليمن والسعودية بالطرق السلمية، مستندة إلى مبدأ الحوار كمنطلق رئيس للتوافق حول أي قضايا خلافية، لاسيما بين دول الجوار، ومن ثم رفضت السلطنة أتباع القوة المسلحة كأداة لحل الأزمات، وعليه، فقد جاءت سياسة عُمان واضحة في شأن رفض سياسة الأحلاف والمحاور، باعتبارها مفتاحًا للصراع والحرب، مفضلة إستراتيجية عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مرتكزات السياسية الخارجية العُمانية تجاه الدول العربية

المبحث الأول: موقف سلطنة عمان من الصراع العربي الإسرائيلي

المبحث الثاني: موقف سلطنة عمان من الازمة السورية و الأزمة اليمنية

المبحث الثالث: موقف سلطنة عمان من الإرهاب والتطرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مرتكزات السياسية الخارجية العُمانية تجاه الدول العربية

اتسمت سياسات السلطنة ومواقفها بالوضوح والصراحة والشفافية، في التعامل مع مختلف المواقف والتطورات، خليجية وعربية ودولية، سواء على المستوى الثنائي، او المتعدد الأطراف، او الجماعي. ولأن ذلك ظل ملمحا ثابتا ومستمرا، في مختلف المواقف والظروف، التزاما وارادة ورغبة في القيام بكل ما يمكن لتحقيق السلام والاستقرار لدول وشعوب المنطقة والعالم من حولها، فإنه ليس مصادفة ان تحظى القيادة الحكيمة بتقدير اقليمي ودولي واسع النطاق على مستوى قيادات العالم وشعوبه، وأن تحظى الدبلوماسية العمانية بثقة الجميع وتقديرهم، بل وأن تكون السلطنة طرفا فاعلا في كل الجهود الخيرة التي تسعى من أجل حل المشكلات الخليجية والاقليمية وغيرها على امتداد العقود الماضية، وأن تكون السلطنة مقصدا للعديد من قيادات المنطقة والعالم للتشاور وتبادل الرأي مع حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد وان تحتضن السلطنة جهودا عديدة، معلنة وكثير منها غير معلن، للعمل على تقريب المواقف وتجاوز الخلافات بين الأطراف المعنية بمشكلات عديدة، خليجية وعربية واقليمية ودولية، وهو ما حظي بتقدير كبير على مستويات عديدة والامثلة في هذا المجال أكثر من أن تحصى.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث:

المبحث الأول: موقف سلطنة عمان من الصراع العربي الإسرائيلي.

المبحث الثاني: موقف سلطنة عمان من الازمة السورية و الأزمة اليمنية.

المبحث الثالث: موقف سلطنة عمان من الإرهاب والتطرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: موقف سلطنة عمان من الصراع العربي الإسرائيلي

تميزت سياسات ومواقف سلطنة عُمان على الصعيد الخارجي بوجهٍ عام، وفي علاقاتها مع الدول العربية، بأنها تمثل مواقف تنبع من مبادئ تستند إلى خبرة تاريخية ممتدة إلى عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار، حيث أنها بادرت وسعت دوماً، للعمل على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة العربية والدوائر المحيطة بها (وزارة الإعلام، 2014: 90).

من هنا، تعتبر السياسة الخارجية للسلطنة أحد النماذج المهمة التي تخدم التنمية الوطنية في كافة المجالات، ويتضح ذلك من خلال ما أكده السلطان قابوس في خطابه السامي في الافتتاح السنوي لمجلس عُمان في 6 نوفمبر 2007م قائلاً: "بأن معالم سياستنا الداخلية والخارجية واضحة فنحن مع البناء والتعمير والتنمية الشاملة المستدامة في الداخل ومع الصداقة والسلام والعدالة والوئام والتعايش والتفاهم والحوار الايجابي البناء في الخارج هكذا بدأنا وهكذا نحن الآن وسوف نظل، بإذن الله، كذلك راجين للبشرية جمعاء الخير والازدهار والأمن والاستقرار والتعاون على إقامة ميزان الحق و العدل"(السعد، 2015).

موقف سلطنة عمان من الصراع العربي الإسرائيلي

تسعى سلطنة عمان إلى تعزيز العمل العربي المشترك واستثمار الإمكانات المتاحة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للشعوب العربية. حيث تؤيد السلطنة عمل جامعة الدول العربية وتطوير أجهزتها المختلفة، أما فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن السلطنة تعمل على دعم وتأييد كافة الجهود الرامية إلى تسوية عادلة وشاملة تحقق السلام والأمن بين الدول العربية وإسرائيل (جريدة الرياض، 2012: 7) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأكيداً لانتماء سلطنة عُمان العربي، فهي تحرص باستمرار على المشاركة في القمم العربية ولا تدخر وسعاً في بذل جهودها الخيّرة لرأب الصدع في العلاقات العربية، مدركة أهمية هذا الدور في تقوية ودعم العلاقات العربية، مما يجسد التلاحم العربي في المنطقة العربية(وزارة الإعلام، 2012: 120). وتميز موقف سلطنة عُمان من الصراع العربي– الإسرائيلي بالالتزام بالتوجه العربي العام، حيث لم تظهر السياسة الخارجية العُمانية أي تميز أو تخالف إلا فيما يتعلق بالآليات التي تحقق حل الصراع في المنطقة، وفي حال لم يتحقق الإجماع بين الدول العربية فإن السلطنة تسعى إلى الأخذ بالمبادرات والحلول السلمية (وزارة الإعلام العمانية، 2016 :57).

استمرت السياسة الخارجية العُمانية على هذا النهج، حيث كان تعاملها مع الغزو العراقي للكويت، وعملية تحرير الكويت، وحتى الحرب التي احتلت بموجبها القوات الأمريكية بغداد في 2003/4/9م، يعتمد على ضرورة البحث عن الحلول السلمية لكل الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية. لذا فقد أدركت السياسة الخارجية أن أساس التعامل مع القضايا الدولية هو ترصين المعطيات الداخلية. وعليه فقد جاءت المقاربة العُمانية للقضية الفلسطينية، حيث أشارت السلطنة إلى ضرورة اتفاق العرب فيما بينهم وتوحيد السياسات أولاً قبل تداول الأمر مع الخارج، إذ لا يمكن الوصول إلى (العالمي) قبل إنجاز (المحلّي).

شاركت سلطنة عُمان فى قمة عمان 2017 بوفد يترأسه أسعد بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص للسلطان، إيمانا منها بالدور الذى تلعبه فى منطقة الشرق الأوسط والذى يقوم فى الأساس على نشر أسس السلام الشامل والعادل من خلال سياسة دبلوماسية هادئة ومتعدلة مع كافة الاقطار الإقليمية والدولية.، وتأتى القضية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية على رأس أولوياتها، وهى القضية التى ظهر فيها جليا ثبات الموقف العمانى بأن منطقة الشرق الأوسط لن تشهد أمنا وسلاما دون حل هذه القضية، والانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضى العربية المحتلة منذ 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية طبقا لمبادرة السلام العربية (أبو عريف، 2017 :7).

يتضح مما سبق، أن السياسة الخارجية العُمانية قد عملت على دعم القضية الفلسطينية وشعبها، مؤكدة أن الأمن والسلام العادل والشامل هو الهدف الثابت للسلطنة، ولكن بالمعايير التي تنصر المظلوم وتصون المقدسات، وتعيد الحقوق إلى أصحابها. بالإضافة إلى ذلك طالبت سلطنة عُمان الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية مُبيّنة لإسرائيل أن السلام لا يعني الاستسلام ويجب الانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعدم رفع المقاطعة المباشرة معها إلا بعد التوصل إلى تسوية سلمية مع بقية أطراف الصراع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: موقف سلطنة عمان من الازمة السورية و الأزمة اليمنية

كانت عُمان تنظر دائماً إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط باعتبارها عاملاً يهدّد استقرارها الداخلي. يساعد هذا الفهم للحساسية السياسية على تفسير تصميم السلطنة على منع الجهات الفاعلة الإقليمية من التدخّل في شؤونها الداخلية. وقد تميز موقف سلطنة عُمان من الأزمة السورية واليمنية باختلافه عن موقف دول الخليج العربي الأخرى، حيث انها لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق وأبقت على اتصالاتها معها وإرسال برقيات التهنئة إليها في المناسبات.

سوف يتم تناول هذا الميحث من هلال المطالب التالية:

المطلب الأول : موقف سلطنة عُمان من الازمة السورية

المطلب الثاني: موقف سلطنة عمان من الأزمة اليمنية

المطلب الأول: موقف سلطنة عُمان من الازمة السورية

اتسم موقف سلطنة عُمان من الأزمة السورية منذ انطلاقها في عام 2011 بالرفض للعمليات المسلحة الهادفة إلى إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وتدعوا السلطنة إلى ضرورة انتهاج الطرق السلمية لتسوية هذه الأزمة وحل الصراع في سوريا. وفي ظل اعتماد سلطنة عُمان مبدأ الحياد وانتهاج أسلوب الحوار، حيث كانت السلطنة على عكس دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة السورية وأوضاعها، إذ أنها حافظت على علاقاتها مع سوريا وأبقت سفارتها مفتوحة لدعم موقفها المحايد من تلك الأزمة. كذلك حاولت السلطنة للوصول إلى حل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلمي عن طريق إجراء بعض المحادثات بين كل من وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي مع نظيره السوري وليد المعلم في مسقط في آب/ أغسطس 2015(اسلام تايمز، 2016).

وقد وصفت دعوة سلطنة عمان لوزير الخارجية السوري وليد المعلم لزيارة مسقط بأنها بادرة جديرة بالإهتمام، لأنها تعبر عن إستقلالية عالية المستوى في إتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تهم أمن واستقرار المنطقة العربية والعالم، لاسيّما في ظل التحالفات الإقليمية والدولية التي تتقاطع فيما بينها في المصالح والرؤى الأيديولوجية والسياسية حيال قضايا المنطقة خصوصاً الأزمة السورية (أبو عريف، 2015 :7).

وفي ظل نشاطات السياسة الخارجية العُمانية تجاه القضايا العربية والعالمية، قام وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي بزيارة إلى العاصمة دمشق في تشرين الأول 2015 أجرى خلالها محادثات مع الرئيس السوري بشار الأسد بهدف إيجاد حلول سلمية للأزمة السورية. ورأى المحللون السياسيون أن هذه الزيارة قد جاءت مؤكدة على امتداد الثقة التي تحظى بها السلطنة لدى بعض القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة السورية. وعليه، وبسبب ذلك الموقف المتوازن إزاء القضايا العربية، اكتسبت سلطنة عُمان أهمية خاصة، مكّنتها من الحفاظ على علاقاتها مع التحالفين الروسي والإيراني، وبالتالي لعب دور وساطة مهم تجاه هذه القضية، أي الأزمة السورية. حيث أن للسلطنة القدرة على التعامل مع الواقع بخطوات متزنة وواثقة وذلك وفقاً لمصالحها الإستراتيجية، وذلك بوقوفها كطرف محايد ومؤثر في آنٍ واحد تجاه القضايا الإقليمية، إذ تسعى السلطنة إلى بناء صداقة مع دول المنطقة العربية والعالم. وعليه، يمكن القول بأن نجاح السياسة الخارجية العُمانية في انتهاج مبدأ الحوار والاحترام وبالتالي قبول الأطراف لها وسيطاً نزيهاً كما حدث في الملف النووي الإيراني، قد دفع الدول العربية الأخرى إلى اتباع هذا النموذج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حل قضايا المنطقة عبر فلسفة الحوار والتسليم بالتعقيد الكبير الذي يكتنف الأزمة السورية (اسلام تايمز، 2016).

وهناك عدّة مؤشرات تدل على اهتمام السلطنة بضرورة الحل السياسي السلمي للأزمة السورية ومنها:

أولاً: تبادل الزيارات بين كل من سلطنة عُمان وسوريا، فقد سبقت الزيارة التي قام بها يوسف بن علوي وزير الخارجية العُماني إلى دمشق، زيارة لوليد المعلم وزير الخارجية السوري في آب 2015 إلى مسقط، أما في أكتوبر 2015 زار رئيس الائتلاف السوري "خالد خوجة" العاصمة العُمانية مسقط (أبو عريف، 2015 :8).

ثانياً: مشاركة سلطنة عُمان في المحادثات والمشاروات المتعلقة بالشأن السوري التي عقدت في فيينا، والتي انتهت بمجموعة من نقاط الاختلاف والاتفاق، وكان من أبرز ما تم الاتفاق عليه هو وضع بعض المبادئ الهامة لحل الأزمة السورية، ومن هذه المبادئ، استقلال سوريا ووحدتها والحفاظ على مؤسساتها، ووضع دستور جديد، وتشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة، تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في البلاد، وإجراء انتخابات جديدة، إلا أن الخلاف بقي حول مصير الرئيس السوري بشار الأسد (اسلام تايمز، 2016).

ثالثاً: سعي سلطنة عُمان إلى طرح العديد من المبادرات في ظل إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة السورية، مما يساهم ذلك في القضاء على الإرهاب، وبالتالي يعيد الأمن والاستقرار للبلاد. ودلالة على ذلك، دعت السلطنة في كلمة ألقاها وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي أمام الأمم المتحدة في دورتها السبعين، كافة الأطراف السورية ودول الجوار إلى دعم مهمة ودور ستيفان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دي مستورا،المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لسوريا في إيجاد حل سياسي سلمي لتلك الأزمة. وعليه، أكدت السلطنة على موقفها الثابت حيال الإرهاب وإدانته بشتى أنواعه وأشكاله مهما كانت الدوافع والمسببات (عزالعرب، 2015).

يتضح مما سبق وبناءً على خبرة السياسة الخارجية العُمانية في ممارسة دبلوماسيتها الهادئة وقبولها لدى أغلب أطراف النزاع السوري، بأن الهدف الرئيس للسلطنة هو تحقيق السلام في سوريا وفض النزاع داخل سوريا والذي راح ضحيته الآلاف وهجرة الملايين من السوريين إلى الدول العربية المجاورة والغربية، وبالتالي خلق أزمة جديدة في العالم العربي والعالم الغربي ألا وهي أزمة اللاجئين والتي باتت تشكل عبئاً على بعض الدول (عبدالعليم، 2015).

المطلب الثاني: موقف سلطنة عمان من الأزمة اليمنية:

اتخذت سلطنة عُمان حيال الأزمة اليمنية الموقف الرافض لقرار الحرب، وعدم المشاركة فيها من خلال عاصفة الحزم، فعلى الرغم من قيام دول المجلس على نقل مقر سفارتها من صنعاء إلى عدن، إلا أن سلطنة عُمان لم تقم بذلك وبقيت متمسكة بمبدأ عدم الانحياز إلى أي طرف مهما كلف الأمر. فقد سعت السلطنة من خلال سياستها الخارجية مستندة على مبدأ الحوار إلى توقيع اتفاقية السلم والشراكة في اليمن، في بداية الحوار اليمني، إلا أنها لم تؤدِ إلا إلى مزيد من السيطرة للحوثيين الذين استمر توسعهم حتى وصل إلى معقل الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في عدن، الذي امتنعت مسقط تحديداً عن دعم شرعيته، كما لم تنقل بعثتها إلى عدن، وتغيبت عن اجتماعات مجلس التعاون الخليجي حول اليمن (الصباغ، 2015 :2).

اختلف موقف سلطنة عُمان عن موقف بقية دول الخليج العربي من الأزمة اليمنية، فمنذ 26 آذار 2015، قام التحالف العربي وبمشاركة دول الخليج ما عدا سلطنة عُمان بشن عملياتٍ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عسكرية في اليمن ضد قوات الحوثيين والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، إذ أشار التحالف إلى إنه يقوم بعملياته استجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وذلك بهدف حماية اليمن وشعبه من عدوان الميليشيات الحوثية، في محاولة لمنع سيطرة قوات الحوثيين وصالح على اليمن بالكامل. في المقابل، فإن سلطنة عُمان تحمّل جميع الأطراف اليمنية (الحوثيين، جماعة صالح، الحكومة الشرعية) المسؤولية عما يحدث في اليمن ؛ ولذلك تستقبل عمان وفوداً حوثية، وتستضيف لقاءاتهم مع مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ولا تصفهم بالانقلابيين، كما وترددت أنباء إعلامية عن تهريب إيران أسلحة للحوثيين عبر أراضي عُمان، وهو ما بادرت السلطنة بنفيه في 20 أكتوبر عام 2016 (المصري، 2016 :3).

عملت سلطنة عُمان على دعم جهود دول مجلس التعاون الخليجي للحيلولة دون إمتداد النزاع اليميني إلى دول المنطقة، وتمثل ذلك الدعم بتأييد المبادرة الخليجية، والتي تعتبر اتفاق للقوى السياسية والعسكرية اليمنية المناصرة للانتفاضة، وتم اقتراح المسودة الأولى للمبادرة من قبل الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس الوزاري لدول المجلس، والتي عقدت في مدينة الرياض في 10 أبريل (نيسان) 2011، أما في 21 سبتمبر (أيلول) 2014، فقد تمكن الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني السابق "علي صالح" من السيطرة على العاصمة صنعاء، وبحسب وجهة نظر المملكة العربية السعودية، فإن سلطنة عُمان قد أظهرت تعاطفها مع الحوثيين في ظل تلك الأزمة، إلا أن الرؤية العُمانية كانت مختلفة موضحة ذلك بقول وزير الخارجية العُماني يوسف بن علويي "بأن الحوثيون، الإعلام ألبسهم زيّاً غير زيّهم، شمال الشمال اليمني، كلهم زيدية كما هو معروف، والزيدية ليسوا من الشيعة أصلا، وهم لا يستطيعون السيطرة على اليمن وحدهم، وهذا شيء معروف، ولذلك قاموا بتحالفات مع آخرين في اليمن، بعد أن ضاقوا ذرعاً بالوضع،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهناك صراع بين السلفيين والحوثيين، والحكومة كانت تستفيد من هذا الصراع، إلا أن المشهد تغير، وأصبح الحوثيون، إلى حد ما، يسيطرون على المشهد؛ لكن لم تحل المشكلة، ولن تحل بهذه الطريقة بتغلب طرف على طرف؛ وأعتقد أن مجلس التعاون لم يقم بالدور الذي ينبغي أن يقوم به، حيث اعتقدوا أن الأمر هادئ وأن المبادرة الخليجية كافية" (الشمري، 2016 :11).

وفي سلطنة عُمان قد دعمت البيان الذي أصدره المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في قمة الدوحة في دورته الـ(35) التي عقدت بتاريخ 9 كانون الأول 2014، والذي طالب بالانسحاب الفوري للحوثيين من كافة المناطق التي احتلوها وإعادتها لسلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي يمثل الشرعية في اليمن. وقد أثار الموقف العُماني في الكثير من المواقف والقضايا جديدة، بدايةً من رفضها التدخل العسكري في عملية "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين باليمن، محاولةً لكسب الأطراف كافة في كثير من الأحيان. كما وسيطرت تطورات الوضع في اليمن تحت أعقاب "عاصفة الحزم"، بعد تحفظ عمان على استخدام القوة العسكرية ضد اليمن. وعملت سلطنة عُمان على محاولة القيام بدعم جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وتقديم المساعدات إلأى الشعب اليمني (الشمري، 2016 :12).

أسباب قوة الوسيط العُماني في الملف اليمني:

تكمن أسباب قوة الوسيط العُماني في الملف اليمني بالاتي:

1- تطور العلاقات العُمانية الإيرانية وذلك لأسباب جغرافية وتاريخية وسياسية، وأسباب أخرى تتعلق باستقرار الحالة المذهبية في عُمان، وأسباب لها صلة بشخص السلطان قابوس، ولعل من أبرزها؛ تشارك البلدين في ضفتيْ مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يمر عبره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط الخليجي المصدَّر للغرب، والذي طالما هددت إيران بإغلاقه في حال نشوب حرب عالمية تستهدفها بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل إذ يتدفق من خلاله 40% من نفط العالم (الماوري، 2015 :15).

2- عمق علاقة السلطنة مع الولايات المتحدة وبريطانيا والتي تسعى لحل اشكاليات الملف اليمني.

3- ثقة الحوثي بالوسيط العماني، فعُمان تعتبر المكان الأنسب الذي يُمكن أن يقبل به الحوثيون لاستئناف الحوار مع بقية القوى السياسية اليمنية، نظراً لأنها الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تشارك في عاصفة الحزم (سعيد، 2014 :10).

اتخذت دول مجلس التعاون، فيما يتعلق بعملية عاصفة الحزم ونتيجة لانقلاب الحوثيين على شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، قراراً بتنفيذ عملية عسكرية ضد الحوثين، إلا أن السلطنة قد رفضت المشاركة في هذه العملية، ويعود ذلك إلى تمسك السلطنة بسياستها القائمة على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والسعي إلى إجراء العديد من المفاوضات للعب دور الوسيط في إيجاد حل سلمي والابتعاد عن الحروب، كذلك تشارك كل من السلطنة واليمن في الحدود والتشارك الديمغرافي ومصالحهما الاقتصادية، وعمق العلاقات الإيرانية العُمانية أيضاً والتي تشكل بوابة للتفاوض وورقة ضغط على الحوثيين، وأخيراً تميز السلطنة بأنها بلد السلام والمحبة (سعيد، 2013 :11).

من هنا، فإن هذا الموقف العُماني من عملية عاصفة الحزم قد اعتمد على مجموعة من الأسس والركائز التي استندت إليها السياسة الخارجية العُمانية منذ أن تولى السلطان قابوس بن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعيد مقاليد الحُكم عام 1970م، فقد أشار في أحد خطاباته بـ "إننا جزء من هذا العالم، نتفاعل مع ما يدور حولنا من أحداث بكل إيجابية ووضوح ونكرس كل إمكانياتنا؛ للمشاركة الموضوعية، والفاعلة؛ لخدمة قضايا السلام، والتعاون على كل المستويات الإقليمية والدولية"، فقد وضع السلطان قابوس بن سعيد معايير، تتخذها وزارة الخارجية؛ للتحرك على المستوى الإقليمي والدولي (الشمري، 2016 :14).

موقف سلطنة عمان من عاصفة الحزم :

أدت التحديات التي شهدتها منطقة الخليج العربي إلى ظهور مواقف شبه موحدة لدول مجلس التعاون، حيث سعت تلك الدول إلى الوقوف ضد كل المخاطر التي هددت أي جزء منها، كما في غزو العراق للكويت، ووقوف التحالف العربي في وجه انقلاب الحوثيين في اليمن، لكن سلطنة عمان التي تحاول أن تمسك العصا من المنتصف في كل مرة منذ أن تولى السلطان قابوس إدارة دفة الحكم في السلطنة عام 1970، استطاعت مع كل تلك الأحداث ألا تقف ضد أحد، وكان ذلك هو الوجهَ البارز الذي شكّل سياسة عمان الخارجية وطبيعة علاقاتها مع جيرانها. ومع تسارع الأحداث في منطقة الخليج العربي وتطورها، ووصولها في أحيان إلى مواجهات وحروب، فإن السياسة الخارجية العمانية اتسمت بالبراغماتية الهادئة تجاه الأحداث في المنطقة، فحيثما اتخذ مجلس التعاون موقفاً واضحاً حيال قضايا تهم دول المجلس كانت عمان تلزم الصمت والهدوء في مواقفها، وعدم الخوض سياسياً فيما يجري، مع الحفاظ على العلاقات مع الدول الأطراف، وهو ما يفسَّر بشكل آخر بالتعاطي البراغماتي في علاقاتها الخارجية مع الدول، على خلاف بقية دول المجلس (عنان، 2016 :6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتسمت السياسة الخارجية العمانية بدور الوساطة الذي منحها الفاعلية، حيث أن دور الوساطة العمانية ليس بالدور القديم، فالدبلوماسية المتحركة لعمان في الوساطة بين إيران والغرب فيما يخص الملف النووي والتوصل إلى حل نهائي لم يكن بشكل ظاهر، غير أنه كان محورياً وغير علني، فقد صرح وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي عن استعداد بلاده للقيام بدور لمساعدة اليمنيين والأمم المتحدة لتشجيع الحوار بين طرفي الأزمة، ويتأكد أن سلطنة عمان لا تتعامل مع أزمات المنطقة بمنطق الصديق والعدو، فهي تعدُّ الكل صديقاً لها، حتى في حالة الاعتداء على دولة خليجية، لم تلجأ السلطنة إلى قطع العلاقات، وهي بدور الوساطة تسعى إلى خلق بيئة مستقرة مجاورة لها؛ وذلك لعدم رغبتها في الدخول في أي صراع، ولكونها تحتل موقعاً جغرافياً استراتيجياً بإشرافها على مضيق هام جداً، يعد شريان الحياة للعالم، ما يجعل الصراع من حولها مهدداً حقيقياً قد يؤثر سلباً في الموقع الجغرافي الذي تمتاز به (هلال، 2015 :2).

وأصدرت دول مجلس التعاون قرار تنفيذ عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن وذلك لانقلابهم على شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وعلى مخرجات الحوار الوطني وعلى اتفاق السلم والشراكة وعلى المبادرة الخليجية، وذلك استجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، إلا أن سلطنة عمان امتنعت عن المشاركة في العملية إلى جانب دول المجلس والدول العربية، ما أثار العديد من التساؤلات عن أسباب رفض المشاركة. ويعود رفض سلطنة عُمان عن المشاركة في عملية عاصفة الحزم لعدة أسباب يمكن توضيحها كالتالي(علام، 2015 :9):

أولاً: الاستمرار في السياسة الثابتة التي تنتهجها السلطنة القائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والنأي بنفسها عن أي صراعات سواء إقليمية أو دولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: إبقاء باب المفاوضات مفتوحاً ومتاحاً من خلال لعب دور الوسيط لإنهاء الصراع في اليمن.

ثالثاً: مشاركة عمان لليمن في الحدود والتداخل الجغرافي والتشابك الديمغرافي والمصالح الاقتصادية

رابعاً: ارتباط عمان بعلاقات وثيقة مع جميع الاطراف اليمنيه، ما يمكن أن يجعلها بوابة للتفاوض متى ما دعت الحاجه إلى ذلك.

خامساً: أن سلطنة عمان بلد سلام ومحبة.

إن رفض السياسة العُمانية من المشاركة في عملية عاصفة الحزم يشير إلى ما تتميز به السياسة العُمانية بأنها قائمة على مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، مستفيدة من حسن العلاقات مع العديد من الدول الإقليمية والدولية، ما جعلها تحظى بالقبول لدى الكثير من الأطراف والدول والمجتمع الدولي، في القيام بلعب دور الوسيط والاشتراك في حل العديد من الأزمات التي تعرضت لها المنطقة العربية، وهذا الأمر نابع من الحرص العُماني على إتباع سياسة متوازنة مع الجميع بما يخدم مصالحها وتطلعاتها وطموحاتها، إلى جانب حرصها على حفظ التوازن والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي (الشمري، 2016 :6).

فقد شكلت الأزمة اليمنية أبرز الملفات الخلافية بين سلطنة عُمان والدول العربية، حيث حسمت السلطنة موقفها من الأزمة في صنعاء مبكرًا، فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج ، ما دفع المملكة العربية السعودية لتكوين تحالف عربي واسع النطاق وشن عملية "عاصفة الحزم" العسكرية ضد معاقل الحوثيين في اليمن، بالتعاون مع التحالف العربي المشترك، إلا أن سلطنة عُمان مارست سياستها التقليدية من الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فرفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متجنبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار، والتداخل القبلي والجهوي بين الشعبين اليمني والعُماني (علام، 2015 :12).

يستنتج مما سبق أن سلطنة عُمان تنتهج في سياستها الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي استراتيجية الحياد وعدم الانحياز إلى أي طرف، والحياد العُماني يستبطن القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات، والتزامها بالاضطلاع بدور الوسيط بين الفرقاء المتصارعين يتطلب أول ما يتطلب اعتماد مبدأ الحياد التام في التعامل مع أي أزمة دولية، وهو ما وضح تماماً في تحركاتها الدبلوماسية بشأن الأزمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: مواقف سلطنة عمان من الإرهاب والتطرف

شغلت ظاهرة الإرهاب حيزاً مهماً من اهتمامات دول مجلس التعاون لا سيما مع تعدد العمليات الإرهابية التي تعرضت لها بعض دول المجلس خلال العقود الأخيرة منها ما حصل وأوقع آثار كبيرة ومنها ما نجحت أجهزة الأمن الخليجية في كشفها ومنع وقوعها ، ولذلك فقد شاركت سلطنة عُمان في تعزيز جهود المجلس لمواجهة هذه الظاهرة واجتثاث جذورها وذلك بإصدار إعلان دول مجلس التعاون في مسقط لمكافحة الإرهاب في أكتوبر 2001م والتي تضمنت برنامج عمل إقليمي مشترك لاحتواء ظاهرة الإرهاب وتنسيق الجهود للاستناد على قاعدة معلومات أمنية مشتركة ، والتي توجت بتوقيع الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة لمكافحة الإرهاب في الرابع من شهر أيار 2004 (صابر، 2004 :109) والتي اعتبرت خطوة مهمة في طريق محاربة هذه الظاهرة ، حيث تبنت تلك الاتفاقية رؤية مشتركة لدول الخليج لاستئصال ظاهرتي التطرف والارهاب والسلطنة تتفق مع جميع دول العالم على ضرورة مكافحة الإرهاب والعمل معًا من أجل تجفيف منابعه، أن السلطنة أبدت استعدادها للمشاركة في التحالف الذي يضم 40 دولة في 22 ديسمبر 2016 .

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: سياسة سلطنة عمان تجاه محاربة الارهاب

المطلب الثاني: العوامل التي ساهمت في انخفاض تعرض السلطنة للعمليات الارهابية

المطلب الاول : سياسة سلطنة عمان تجاه محاربة الارهاب

تبنت سلطنة عُمان العديد من المواقف الثابتة على الصعيد الإقليمي والدولي داعية من خلالها إلى ضرورة نشر السلام ومكافحة الإرهاب العالمي والقضاء عليه، والذي يستهدف إلى نشر الفكر المتطرف في المنطقة العربية، لذا فقد سعت السلطنة إلى دعم كافة الجهود العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تخدم الإنسانية وتوحيد أبناء المجتمع الواحد من جانب، وصفوف الشعوب من جانب آخر(موقع الوفد، 2015). ويمكن القول نتيجة لتوسع نشاط الإرهابيين الذي أصبح يهدد أمن واستقرار المنطقة العربية والعالم أجمع، بأن سلطنة عُمان ليست بعيدة عن التحالف، وإن لم تعلن انضمامها إليه رسمياً ويستند في ذلك على ثلاث قرائن (البلوشي، 2014):

- الولايات المتحدة هي القائد المهيمن على التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، وهي، أي الولايات المتحدة ،حليف حيوي ترتبط معه السلطنة باتفاقيات إستراتيجية تمس الأمن القومي العماني.
- رغم اتساع عضويته واكتسابه الصفة الدولية، إلا أن هذا التحالف هو أحد ترتيبات الأمن الإقليمي، وأبرز المتورطين فيه هم دول المنظومة الخليجية، والسلطنة جزء من هذه المنظومة ولا يسعها الخروج على هكذا أطر أمنية.
- أن الساحة الرئيسة لعمل التحالف هي الساحة السورية، وأن الهدف الإستراتيجي يتعدى تنظيم الدولة ليشمل فصائل الثورة السورية الأخرى، حيث تسعى جميع الدول المحايدة على القضاء على جميع انواع الارهاب.

شهدت كل من إسطنبول والقاهرة في عام 2016 عدّة تفجيرات إرهابية أدت إلى وقوع الكثير من الضحايا وإصاباتٍ عدّة، وعلى إثر ذلك ومنذ عشرين عام، حذرت السلطنة من مخاطر انتشار التطرف، حيث أنها دعت إلى مقاومته وضرورة إنهاء كافة مسبباته مع العمل والتركيز على القيم المعتدلة والسمحة للدين الإسلامي الحنيف وإعلائها بين الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية. وانطلاقاً من هذا الموقف، ترى سلطنة عُمان ضرورة العمل على تحقيق أكبر قدر من التعاون الإقليمي والدولي لحصر ومواجهة ظاهرت الإرهاب والحد من انتشار الفكر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتطرف، وبالتالي إعادة نشر السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة العربية. وهنالك مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن خلو سلطنة عُمان من خطر الإرهاب العابر للحدود على النحو التالي(الشمري، 2016):

- حصول سلطنة عُمان على المرتبة التاسعة عشر من بين عشرون دولة من منطقة الشرق الأوسط بحسب ترتيب مؤشر الإرهاب الدولي لعام 2014 وذلك بدرجة "صفر" من 10 نقاط، إلا أن بقية دول الخليج العربي جاءت في مراتب متفاوتة.

- صنفت سلطنة عُمان وفقاً لتقرير المركز البريطاني المتخصص في التأمين على المخاطر AON ، ضمن أكثر الدول تمتعاً بالأمان والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، حيث وبحسب التقرير، فإن درجات الإرهاب تتفاوت ما بين "شديد" كما هو في سوريا والعراق واليمن وليبيا، و«مرتفع» كما في الجزائر ومصر والسعودية، و«متوسط» في موريتانيا وتونس والأردن، وأخيراً «منخفض» في الإمارات وعُمان.

- حصول سلطنة عُمان على المركز الأول عربياً في مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال والـ29 عالمياً، وهذا ما يعكس جهود السلطنة في الابتعاد عن أدوار داعمة للأطراف التكفيرية والجماعات المسلحة المنخرطة والمتهمة بالقيام بالأعمال الإرهابية، الأمر الذي يشير إلى عدم تصنيفها ضمن ما تعتبره مراكز التفكير الأمريكية «نقاط تمويل» أو بيئة أكثر تسهيلاً لتمويل الجماعات الجهادية(عز العرب، 2015).
- عدم انضمام مقاتلين عُمانيين في المجموعات التكفيرية مثل تنظيم الدولة الإسلامية، الأمر الذي يختلف عن بعض دول الخليج الأخرى،وتحديداً السعودية وبدرجة أقل كل من الكويت والبحرين فيما يخص تصدير المقاتلين المجاهدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إتباع سلطنة عُمان سياسة الحذر في الاشتراك في التحالفات الإقليمية ضد الجماعات أو التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية.

المطلب الثاني : العوامل التي ساهمت في انخفاض تعرض السلطنة للعمليات الارهابية

وهناك مجموعة من التفسيرات التي توضح عدم وصول خطر الإرهاب إلى السلطنة، حتى نهاية العام 2015، وفقاً لما يلي (عز العرب، 2015):

- **احتواء المعارضة العمانية:** شهدت سلطنة عُمان على أثر الاحتجاجات التي تعرضت لها الدول العربية، إلى خروج مظاهرات ، سارعت السلطنة على احتوائها ومنهم أعضاء «جبهة ظفار لتحرير الخليج العربي»، الذي انتصر عليهم السلطان قابوس بدعم من قوى القبليه وإيران والاردن، وذلك بهدف إنهاء كافة الحروب والانقسامات الداخلية بإصدار قرار العفو الشامل عن جميع من خرج وقاتل الدولة وإعادة كل المنفيين الذين تمت معاملتهم كغيرهم من المواطنين، بل تبوأ بعضهم مناصب حكومية بارزة.
- **تجريم الطائفية:** أشارت المادة (130) من قانون الجزاء العُماني في ظل تجريم الممارسات المجتمعية ذات الطبيعة الطائفية إلى « أنه يعاقب بالسجن المؤبد كل من يرتكب فعلاً غايته إثارة حرب أهلية في البلاد، ويعاقب بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على عشر سنوات، كل من روج لما يثير النعرات الدينية أو المذهبية أو حرض عليها أو أثار شعور الكراهية أو البغضاء بين سكان البلاد»، وهذا ما يميز السلطنة عن دول الخليج العربي باعتمادها على نهج مبكر ومتقدم، حيث أن سلطنة عُمان لم تشارك في أي عملية عسكرية خارج حدودها، إلا في عام 1991 أي حرب تحرير الكويت، وهي المشاركة التي حتمتها التزاماتها باتفاقية درع الجزيرة التي تنص على «الحماية المشتركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمتبادلة بين دول التعاون الخليجي»، مما أبعدها عن التغذيات الارتدادية لاستخدام القوة العسكرية في التحركات الخارجية، مثلما تعاني منه المملكة العربية السعودية من التهديدات القادمة لها من اليمن وسوريا (البلوشي، 2014).

- **تجنب الاستقطاب:** استندت السياسة الخارجية العُمانية في ظل الصراع الداخلي المسلح في المنطقة العربية على مبدأ عدم الانحياز لطرفٍ ما، وهذا ما يجعلها بعيدة عن الاستقطاب والاحتقانات التي تتغذى عليها الجماعات والتنظيمات الإرهابية في أطوار نموها، إذ أشار وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي إلى « أننا لا ننحاز إلى هذا الجانب أو ذاك، بل نحاول أن ننقل لكلا الطرفين، ما نعتقد أنه جيد بالنسبة لهما»، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على النسيج الداخلي من الاختراقات الخارجية التي تشهدها المنطقة.(عز العرب، 2015)

الاجراءات الوقائية في سلطنة عُمان لمكافحة الارهاب

اتخذت سلطنة عُمان عدة إجراءات وقائية لحماية الشعب العماني ومقدراته من العمل الارهابي بحيث تمنع الفعل قبل حدوثه من خلال (وزارة الإعلام، 2016):

- فرضت عقوبات مشددة على أي شخص او عمل يعتبر في نظر القانون ارهاباً يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار بالدولة .
- حماية حدود السلطنة وموانئها من عمليات الدخول غير المشروع وتطبيق الإجراءات القانونية الصارمة في حق المخالفين .
- زيادة إجراءات الأمن في المطارات الجوية وتعزيز عمليات التفتيش والرقابة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيادة الوعي الشعبي عن مخاطر الإرهاب والإرهابيين على امن واستقرار الدولة بكل الوسائل الإعلامية والتربوية والاجتماعية لحماية الأجيال الناشئة من التجنيد في الاتجاهات الخاطئة .
- دعم وتطوير الأجهزة الأمنية في مسؤولياتها الأمنية وتبادل المعلومات لمتابعة ومنع أي عناصر قد تشكل خطراً على امن الدولة وملاحقة كل من له علاقة بأي نشاط او جماعة إرهابية .
- رفض تواجد أي جماعات ذات نشاطات مشبوهة في الدولة او استخدام أراضي الدولة لتنفيذ أهدافها منها .
- المشاركة في كل الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والعمليات الإرهابية وحضور المؤتمرات أو الندوات التي تخص ذلك .
- احترام المواثيق والقوانين الدولية وعدم الاعتداء او التدخل في سيادة الدول.
- مراقبة تحويل أي أرصدة مالية او مساعدات مادية إلى أشخاص او جهات مشكوك بها وزيادة المراقبة على نشاطات الجمعيات الخيرية ليس فقط على المستوى المادي بل وإنما على مستوى العمل الاداري وجعل الجهات الرسمية فقط هي القناة الوحيدة لنقل اموال التبرعات للخارج .
- التعاون الأمني والاستخباراتي مع الجهات الأمنية الخليجية والعربية والشرق أوسطية والدولية وتبادل المعلومات وقضايا تسليم المجرمين ومراجعة الواجبات لسياسات الخطط الأمنية الداخلية مما سيكون له الأثر الفعال على الأمن الداخلي وعلى صيانة مقدرات الدولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المشاركة في كل المؤتمرات ودعم الجهود التي تسعى إلى إنهاء القضية الفلسطينية بما يضمن للفلسطينيين إنشاء دولتهم على ترابهم الوطني وعودة اللاجئين وحق تقرير المصير لهم ، وتقديم كل ما من شأنه مساعدة الشعب العراقي على استقراره وبناء دولته بما يخدم مصالح الأمة العراقية .
- استثمار المنابر الدينية لتوضيح سماحة الإسلام وعدل ديانته وعدم السماح بالترويج لأي شعارات هدامة وتوضيح معنى الجهاد والاستشهاد ودحض زيف الأقاويل الإسرائيلية او الغربية المناوئة للإسلام .
- تلبية احتياجات الشعب بما يضمن الاستقرار والأمن ضمن الإمكانيات المتاحة .
- أهمية دور مجلسي الشورى/ الدولة وبالتنسيق مع الجهات المختصة في إبداء التشريعات والآليات الإجرائية في مواجهة ظاهرتي التطرف والإرهاب ، وأيضا بخصوص أي اصلاحات سياسية او اجتماعية او ثقافية .

تسعى سلطنة عمان الى الحفاظ على أمنها واستقرارها من خلال محاربة الارهاب والفكر المتطرف، والتعاون من المنظمات الدولية والاقليمية للمساهمة في الحد من انتشار الفكر المتطرف والارهاب في منطقة الخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: السياسة الخارجية العمانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الثاني : موقف سلطنة عُمان من الاتحاد الخليجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي

رغم النشاط الكبير لسلطنة عمان، كعضو في مجلس التعاون الخليجي وعضو في الجامعة العربية، إلا أن السلطنة كثيراً ما تتخذ مواقف مختلفة عن الخط السياسي لمجلس التعاون الخليجي وللدول العربية، وقدمت في عدد من المواقف رؤية مختلفة للعلاقات مع العالم والإقليم، ففي مارس 1979 وعقب توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، رفضت سلطنة عمان قرار الجامعة العربية بمقاطعة مصر، وكانت من أوائل الدول التي أعادت العلاقات عام 1987 بعد قرارات القمة العربية بعمان؛ و أثناء حرب الخليج الأولى (1980–1988) حين وقفت دول الخليج إلى جانب صدام حسين في حربه ضد إيران، قررت سلطنة عمان تقوية علاقاتها مع إيران وعبر سنوات من الجهود الدبلوماسية قادت الوساطة التي أدت في النهاية الى وقف إطلاق النار وأنهت الحرب بين الدولتين.

كما أن عُمان رفضت، عبر وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي، طرد سوريا من الجامعة العربية على أساس أن ذلك يصب في مصلحة داعش والنصرة. وأن الوساطة والحل السياسي هما الأفضل، وفي أكتوبر 2015 بادر وزير الخارجية العماني بزيارة سوريا مخالفًا بذلك قرار المقاطعة الخليجية لسوريا والذي اتخذ عقب الثورة السورية 2011 ؛ وفي الوقت الذي سحبت فيه كل من السعودية والإمارات والبحرين سفرائهم من قطر، أبقت عُمان على سفيرها في الدوحة وساندت جهود الوساطة الكويتية بين قطر وباقي دول الخليج حتى انتهت الأزمة . ومؤخرًا، شاركت دول الخليج الخمس الأخرى في عملية عاصفة الحزم في اليمن، بينما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رفضت عُمان وفضلت محاولة لعب دور التهدئة وبقيت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تغلق سفارتها في صنعاء وتنقلها إلى عدن.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الخارجية العمانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الثاني : موقف سلطنة عُمان من الاتحاد الخليجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: السياسة الخارجية العمانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تقوم العلاقات بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون على أساس تاريخي مشترك وأهداف مشتركة على كافة الأصعدة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) التي تهدف بالأساس إلى تحقيق المزيد من التعاون والترابط بين دول المجلس. وإيماناً منها، أي السلطنة، للدور الذي يلعبه المجلس، فإنها تسعى إلى تعزيز العمل الخليجي المشترك، وحماية المنطقة الخليجية من المخاطر التي تهدد أمنها، وذلك بإتباع سياسة الحوار ومعالجة المشاكل من مبدأ العقل والحكمة. (الجهوري، 2015 :2)

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: مرتكزات السياسة الخارجية العمانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي.

المطلب الاول: مرتكزات السياسة الخارجية العمانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

ان السياسة العمانية ومبادئها، تجاه مجلس التعاون الخليجي تقوم على (عنان، 2016 :3):

1. البناء على الإيجابيات وعلى الموضوعات المتفق عليها، أما القضايا الخلافية فكانت تترك للتطورات والمعطيات، مع الاستمرار في تدارسها حتى يمكن التوصل إلى توافق بين الأطراف المختلفة
2. كون التعاون هو الأساس الذي قامت عليه فكرة إنشاء المجلس؛ حيث يجب أن يكون شاملاً ومتطوراً وغير محدود، وألا ينظر إلى المجلس على أساس أنه تجمع أنظمه سياسية بقدر ما هو تجمع إرادات سياسية، تبحث عن التعاون، وتسعى إلى إقامته، وفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ورد قول السلطان قابوس:"الرؤية العمانية هي الاسم نفسه للمجلس، المجلس هو للتعاون، وهو ليس اتحاداً... إنما يتطور بعد ذلك إلى شيء اسمه وحدة". وبمقتضى الرؤية العمانية أيضاً فإن الصيغة التعاونية التي تشكل الركيزة الأساس لقيام المجلس يجب أن تأخذ بالحسبان أمرين مهمين(صلاح، 2016 :4):

أ. عدم ترك الظروف التي رافقت نشوء المجلس والمتمثلة باشتعال الحرب العراقية– الإيرانية انطباعات تؤدي إلى تفسير هذا النشوء على خلفية إقامة حلف عسكري ، ربما تنظر إليه إيران على أنه موجَه ضدها.

ب. عدم المغالاة في الوعود بترويج أن هذا المجلس جاء لتوحيد شعوب دول مجلس التعاون من لحظه إنشائه؛ فالخوف يكمن في أن يؤدي ذلك إلى إحباط الآمال والأماني.

3. عدم تحويل المجلس إلى منظمة إقليمية أو شبه إقليمية ، تمارس من خلالها بعض الدول الأعضاء نفوذاً على دول الجوار، وعدم استخدام الأوضاع والترتيبات الجماعية ذريعة للانتقاص من السيادة الوطنية للدول الأعضاء، أو التعدي عليها؛وذلك ارتكازاً إلى المبدأ العام الذي يرى " أن الدول لا تتنازل عن سيادتها عندما تنتمي إلى مؤسسة إقليمية؛ مثل: مجلس التعاون أو الجامعة العربية أو الأمم المتحدة".

أصبحت دول الخليج العربي تحاط بحالة من عدم الاستقرار منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، والتي دفعت إلى عدة مخاوف، في مقدمتها الثورة الإيرانية عام 1979، مما دفع دول الخليج إلى الشعور بأهمية التكامل وتنسيق الجهود السياسية والحفاظ على أمنها، إذ حافظت دول مجلس التعاون بقدر كبير على كيان المجلس الذي يجمعها، وعبرت عن مواقف متحدة في قضايا عديدة، ونجم عن إرادة التقارب عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية التي لم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكل أرضية مهيأة للوصول إلى الاتحاد الخليجي؛ لمحدودية ما اتفق عليه، ولوجود اختلاف قائم بين بعض دول المجلس، ويمكن أن تشكل سلطنة عمان حالة منفردة بالنسبة إلى وضع باقي دول الخليج؛ إذ جنحت عن سياسة التوتر والاحتكاك بالقضايا والفاعلين الإقليميين، مع البعد عن أي تجاذبات طائفية، وهي تعبر منذ تولي سلطانها قابوس مقاليد الحكم عن سياسة العزلة وتجنب المشاكل، بيد أنها لم تعش عزلة تامة؛ فعلى الرغم من حالة التوتر والصراع بين إيران والعراق، وما جرى عقب الغزو العراقي للكويت، فإن عُمان وقفت على الحياد، وواصلت دبلوماسيتها الهادئة في الحفاظ على علاقاتها مع كل تلك الدول، حتى مع وَضْع القطيعة العربية مع مصر على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ظلت سلطنة عُمان محايدة من دون موقف، وأبقت على علاقاتها مع الدولة المصرية (عنان، 2016 :3).

اتبعت سلطنة عُمان في توطيد علاقاتها مع الدول العربية، سياسة قائمة على الحق والسلام والأمن، حيث بدأت علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تضم إضافة إلى عُمان، كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة (ثابت، 2007: 170).

إذ لعبت عُمان دوراً كبيراً في تأسيس المجلس، فقد أعلنت عن قناعتها في تعميق روابط الأخوة والتعاون مع دول الخليج العربية، ودعت تلك الدول إلى تنسيق مواقفها وتنشيط ممارساتها لما فيه خير شعوبها وسلام المنطق وأمنها، مع مراعاة الموازين الدولية. فقبل أن يتأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتخذت سلطنة عُمان عدداً من الخطوات لتحقيق التنسيق والتعاون بين الدول الخليجية. وقامت في السنوات الخمس الأولى من بدء النهضة العُمانية الحديثة، بتوثيق علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعملت على إرساء تلك العلاقات على أسس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المحبة والألفة والتعاون. وقد كلفت جريدة عُمان في أعدادها التي صدرت في تلك الفترة بأخبار جمة عن السعي العُماني لتعميق الروابط بين تلك الدول، ومنها زيارات متعددة للقائد العُماني إلى دول الخليج، وترحيبه بأي دور تقوم به تلك الدول لتوثيق الروابط فيما بينها، ونتيجة لذلك التقى في مسقط في 1976/25/11 وزراء خارجية تلك الدول، حيث ألقى السلطان قابوس، خطاباً شاملاً تعرض فيه لأكبر القضايا التي كانت المنطقة تمر بها، وحدد دور دولها في تحقيق التعاون والانسجام والمشاركة في إرساء أسس السلام والأمن لا في المنطقة، فحسب، بل في أرجاء العالم، معرباً في الوقت ذاته عن التوجهات السياسية للسلطنة، التي تكمن في هذه النقاط (ثابت، 2007: 175):

- تهدف اجتماعات وزراء خارجية دول الخليج إلى إيجاد الطريقة المثلى لتنمية التقارب والتعاون الوثيق القائم بين حكومات المنطقة وشعوبها، والحفاظ على أمن المنطقة العربية وسلامتها.
- أن دور المنطقة العربية مهم جداً، حيث أن استقرارها وأمنها يؤثران في استقرار العالم وأمنه، كما يؤثران على المنطقة ذاتها.
- حاجة المنطقة العربية إلى وضع أسس متينة تتفق عليها جميع الأطراف المعنية، كقاعدة يؤسس عليها التعاون فيما بين تلك الدول في المجالات كافة، وليكون ذلك التعاون لمنفعة جميع الأطراف.
- شهدت العلاقات العمانية– العربية منذ عام 1974 تطوراً ووثوقاً نتيجة للتفاهم المتبادل والسياسية الحكيمة المتزنة التي تنتهجها القيادة الواعية الناظرة إلى مصالح شعوب المنطقة العربية بالدرجة الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن السلطنة تعد عضواً في مجلس التعاون الخليج وفي الجامعة العربية، وبالرغم من نشاطها الكبير في الوطن العربي، إلا أنها تتخذ العديد من المواقف المختلفة عن الخط السياسي لمجلس التعاون الخليجي وللدول العربية، وقدمت في عدد من المواقف رؤية مختلفة للعلاقات مع العالم والإقليم، ففي مارس 1979 وعقب توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، رفضت سلطنة عمان قرار الجامعة العربية بمقاطعة مصر، وكانت من أوائل الدول التي أعادت العلاقات عام 1987 بعد قرارات القمة العربية بعمان؛ وأثناء حرب الخليج الأولى (1988-1980)

حين وقفت دول الخليج إلى الحرب ضد إيران، قررت سلطنة عمان الحياد وتقوية علاقاتها مع الجانبين وعبر سنوات من الجهود الدبلوماسية قادت الوساطة التي أدت في النهاية إلى وقف إطلاق النار وأنهت الحرب بين الدولتين؛ كما أن السلطنة رفضت طرد سوريا من الجامعة العربية على أساس أن ذلك يصب في مصلحة داعش والنصرة وأن الوساطة والحل السياسي هما الأفضل، ففي أكتوبر 2015 بادر وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بزيارة سوريا مخالفًا بذلك قرار المقاطعة الخليجية لسوريا والذي اتخذ عقب الثورة السورية عام 2011؛ وفي الوقت الذي سحبت فيه كل من السعودية والإمارات والبحرين سفرائهم من قطر، أبقت عُمان على سفيرها في الدوحة وساندت جهود الوساطة الكويتية بين قطر وباقي دول الخليج حتى انتهت الأزمة. كما شاركت دول الخليج الخمس الأخرى في عملية عاصفة الحزم في اليمن، بينما رفضت عُمان وفضلت محاولة لعب دور التهدئة وبقيت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تغلق سفارتها في صنعاء وتنقلها إلى عدن (صلاح، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق، تستند السياسة الخارجية العُمانية إلى أسباب موضوعية ساهمت في تشكيل هذه السياسة واستمرارها أهمها هي التركيبة المذهبية لسكان سلطنة عمان، وهو ما لعب دورًا في اتخاذ السلطنة مواقف غير منحازة لأي طرف في الصراع المذهبي الإقليمي للحفاظ على وحدة وتماسك الشعب العماني.

من هنا يمكن وصف السياسة الخارجية لسلطنة عمان بالسمات الآتية (صلاح، 2016):

- المنفعة المتبادلة والارتباط بجميع الأطراف: مثل التعاون مع إيران والحفاظ على علاقات جيدة معها وإقامة العديد من المشروعات المشتركة، وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقات جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي والانخراط معهم في المجلس ومشاريعه المختلفة، إلى جانب الارتباط بالولايات المتحدة وبريطانيا والحفاظ على علاقات تعاونية كبيرة، خصوصاً في مجالات الأمن. وقد ساهم ذلك في إتباع السلطنة لسياسة الحياد واعتزال الصراعات، بل والمشاركة في حل هذه الصراعات نتيجة علاقاتها الجيدة بمختلف الأطراف.
- الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج ومضيق هرمز وحماية مراكزها التجارية الهامة في مدخل الخليج كميناء صحار.
- الثبات والاستمرارية: وهي سمة مميزة للسياسة العمانية بسبب أنها بتوجهات شخصية السلطان قابوس والذي يحكم عُمان منذ سبعة وأربعين عاماً.
- الوساطة: حيث مكّنت السياسة العُمانية خلال العقود السابقة في جعل البلاد محل ثقة من جانب مختلف الأطراف، وهو ما دعّم من دورها كوسيط بين الأطراف المتعارضة حتى في أصعب القضايا وأكثرها حساسية، كما في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني. وقد وصل الأمر إلى حد إطلاق البعض على عُمان ألقاب من قبيل"سويسرا الشرق الأوسط"، أو "ترويج الخليج".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدرك سلطنة عُمان أهمية العمل المشترك مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث شارك السلطان قابوس بن سعيد في القمة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة يومي 3 و4 ديسمبر 2007، حيث أكد من خلالها على أن (مسيرة مجلس التعاون رسخت أسساً متينة للتعاون في مجالات عدة، إلا أنه علينا أن نكون أقوى عزماً على تحقيق المزيد مما تصبو إليه شعوبنا من تقدم وازدهار، وأن أهداف مجلسنا واضحة وجلية، ونحن ماضون بعون من المولى عز وجل نحو تحقيقها بما يضمن الأمن والسلام والاستقرار لمنطقتنا والتقدم والرخاء لشعوبنا. إن سلطنة عُمان تتقدم بالتقدير العظيم لدولة قطر الشقيقة، حكومة وشعباً، لاستضافتها هذه الدورة بدلاً منها، وتتطلع بإذن الله تعالى ومشيئته بكل سرور إلى أن تنعقد الدورة القادمة للمجلس الأعلى على أرضها) (وزارة الإعلام، 2014: 91).

تسعى السلطنة إلى لعب دور إيجابي في ظل علاقاتها مع الدول الخليجية، وذلك بهدف تطوير التعاون فيما بينهم ليتجاوب مع تطلعات وأهداف الدول ، وتحقيق الأمن والاستقرار ، وتعزيز مجالات التعاون بين (وزارة الإعلام، 2016: 119)، حيث سعت وتسعى سلطنة عُمان، كونها إحدى دول مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام 1981، إلى تحقيق التعاون بين دول الخليج الستة وتنمية العلاقات فيما بينها وتحقيق التنسيق والتعاون والترابط والتكامل في مختلف المجالات، لما تحظى به منطقة الخليج العربي من أهمية إستراتيجية كبرى في العالم لموقعها الجغرافي الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية كونها أهم مصدر ومستودع للنفط. إذ تقع سلطنة عمان في الجهة الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، وضمن أغنى المناطق إنتاجاً للنفط. يحدها من الغرب السعودية ومن الجنوب الغربي اليمن ومن الشمال الغربي دولة الإمارات، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنها تشترك في التحكم بمدخل الخليج العربي والمحيط الهندي وإشرافها على مضيق هرمز، والذي يعتبر ممراً لتصدير النفط للعالم ما جعلها تتميز بأهمية إستراتيجية كبيرة (القدرة، 2015).

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي:

النظرة العمانية في التعامل مع منطقة الخليج العربي تغلب عليها النزعة الامنية بالدرجة الاساس، وهي تقوم على مصدرين(صلاح، 2016):

أولهما: هو ما فرضته الحقائق الجيواستراتيجية، المتمثلة بموقع سلطنة عُمان على مدخل الخليج العربي (مضيق هرمز)؛ حيث إنها تشرف على الجهة الغربية من هذا المدخل، وهي الجهة المؤثرة والمهمة؛ حيث يمر فيها معظم خطوط الملاحة الدولية العابرة لهذا المضيق، وتشاطئها عليه إيران التي لم تكن أيام الشاه أو الآن على وفاق مع بعض دول الخليج العربية، بل إنها تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، وقد دخلت في حرب ضد العراق، واتجهت نحو تنفيذ مبدأ مفهوم تصدير الثورة إلى البحرين، وغيرها من دول الخليج العربية في السنوات الأولى لثورتها عام 1979؛ الأمر الذي حمّل سلطنة عُمان مسؤولية أمنية وسياسية إقليمية كان عليها أن تتعامل إزاءها بكل وعي؛ لحماية مصالحها الوطنية أولاً، وإسهاماً منها في حماية الملاحة الدولية ثانياً.

ثانيهما: هو تلك الخبرة التاريخية التي تكونت لدى السلطنة من خلال تجاربها مع القوى الدولية والإقليمية في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، بحكم موقعها الجغرافي.

أن الرؤية العُمانية لأمن الخليج العربي تقوم على مجموعة من الأسس(القدرة، 2015):

الأوّل فيتحقق عن طريق بناء القوّة وإقامة التعاون والتنسيق بين دول الخليج، متسلحة بالإرادة السياسية التي تدفع نحو هذا التوجّه من دون أن تكون الاستراتيجية قائمة على تشكيل الأحلاف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى أن تكون البداية بالتركيز على الدائرة المباشرة؛ أي التي تضم الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المتشابهة.

الثاني فمؤداه إيجاد مساحات من التفاهم والتعاون بين دول الخليج العربية، وكذلك بين هذه الدول والدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، التي يهمها أصلاً أمن الخليج العربي واستقراره. وقد راعت دول الخليج، وخاصة سلطنة عُمان مصالح هذه الدول، ورأت أن مشاركتها في بناء الأمن لا تعني انفرادها به، بل أكدت دول الخليج العربية وفي مقدمتها السلطنة أن أمن الخليج لا يمكن أن يبنيه إلا دوله، وهي التي تقرره وتصونه. وقد أدركت الدول الخليجية أن مصالح الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تُحصر في استمرار تدفق النفط، وسلامة نقله؛ ولذا فإنها حاولت ألا تمس هذا الموضوع الحسَّاس بصورة مؤثرة.

أن السلطنة أخذت بمفهوم التكتل والتوحد والتجمع المشترك أساسا لمبادرتها، وتأسيس السلطنة سياستها الخارجية على أساس ثابت، هو إقامة علاقات سلمية وتعاونية بكل دول العالم، وإدراك السلطنة أهمية موقعها الجيوستراتيجي، ومدى ما حملها هذا الموقع من مسؤوليات وأعباء في حماية مضيق هرمز، الذي تعد مياهه من أهم المياه الدولية،وتعامل السلطنة في ممارساتها السياسية والايجابيات،حيث كانت تنطلق من القضايا المتفق عليها، وتترك الأمور الخلافية منها إلى التطورات مع الاستمرار، حتى يمكن التوصل إلى تفاهمات بمدارستها، حتى يمكن أن التوصل إلى تفاهمات وقناعات حولها لدى جميع الأطراف، واستثمار السلطنة جميع إمكانياتها وقدراتها في سبيل إيصال التعاون الخليجي إلى أهدافه، وقد أثبتت السلطنة قدرة كبيرة في قيادة الكثير من التوجهات الخليجية في فض المنازعات، لا سيما ما تعلق منها بأزمات أو قضايا وقتية هى طرف فيها، كما استطاعت أن تفرض منهجيتها الهادئة في حل المنازعات الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد واجهت منطقة الخليج العربي الكثير من الأزمات والتحديات، من أهمها الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية عام 1971م، والحرب العراقية – الإيرانية 1980م، وحرب الخليج الثانية 1991، والاحتلال الأمريكي للعراق 2003، كما أنها تأثرت بالحركات الاحتجاجية في الوطن العربي عام 2011، واستمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، والبرنامج النووي الإيراني فقد شكلت هذه الأزمات تهديد صريح وواضح لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليج العربي، نظراً للتطورات الإستراتيجية التي صاحبتها بظهور قوى إقليمية تتنافس فيما بينها في المنطقة وفق أجنداتها وطموحاتها ومخططاتها. لقد شكلت إيران منذ القدم مصدر خطر وتهديد وقلق لدول الخليج العربي لأطماعها العدائية بالسيطرة على المنطقة ودول الخليج مستغلة البُعد المذهبي لإحداث التوترات والاضطرابات داخل دول الخليج العربي سواء بالتدخل المباشر أو الغير المباشر (وزارة الإعلام، 2016: 119).

فالسياسة الإقليمية العمانية يغلب عليها تحقيق التوازن بين الاعتبارات البرجماتية المصلحة والسعي لالتزام الحياد من الأزمات الإقليمية والاستقلالية في المواقف عن دول الجوار فضلاً عن السعي للقيام بأدوار الوساطة والتوفيق بين دول الإقليم باعتباره مسار يُكسب السياسة الخارجية العمانية تفرداً وشخصية مستقلة في محيطها الإقليمي. وعليه، فإن الرؤية العُمانية لأمن الخليج العربي تقوم على مجموعة من الأسس: يتحقق الأوّل عن طريق بناء القوّة وإقامة التعاون والتنسيق بين دول الخليج، متسلحة بالإرادة السياسية التي تدفع نحو هذا التوجّه من دون أن تكون الإستراتيجية قائمة على تشكيل الأحلاف، وعلى أن تكون البداية بالتركيز على الدائرة المباشرة، أي التي تضم الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المتشابهة. أما الأساس الثاني فمؤداه إيجاد مساحات من التفاهم والتعاون بين دول الخليج العربية، وكذلك بين هذه الدول والدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، التي يهمها أمن الخليج العربي واستقراره. وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

راعت دول الخليج، وخاصة سلطنة عُمان مصالح هذه الدول، ورأت أن مشاركتها في بناء الأمن لا تعني انفرادها به، بل أكدت دول الخليج العربية وفي مقدمتها السلطنة أن أمن الخليج لا يمكن أن يبنيه إلا دوله، وهي التي تقرره وتصونه (علام، 2015).

وفي ظل تصدي والحفاظ على أمن واستقرار دول الخليج العربي، فإن فرصة التقائها تحت سقف سياسة واحدة خيار إيجابي لضمان توحيد الجهود المتنوعة ضد تلك التهديدات، ولعل التحرك بصفة جامعة في شكل وحدة متناسقة سياسياً مكسب استراتيجي قد يؤدي التفريط فيه إلى احتمال وقوع أخطار تعصف بأمن دول الخليج. وإذ أصبحت سلطنة عمان في موقع بعيداً عن النسيج الخليجي الذي يسعى لدرء الأخطار من حوله، فقد يؤول الاختلاف السياسي بينها وبين دول الخليج إلى أحد السيناريوهات التالية (عنان، 2016):

أولاً: إن ازدياد مخاوف دول الخليج العربي وإصرارها على مواجهة الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وانخفاض أسعار النفط المستمر الذي تعتمد عليه دول الخليج في اقتصادها، سيؤدي إلى احتمال حدوث اضطراب داخلي في اقتصاد دول المجلس، وبالتالي ما يدفع بها إلى الانخراطها في العمل المشترك ضد الأخطار المتمثلة في إيران والتطرف، والقبول بتدابير اقتصادية مشتركة داخل المجلس من شأنها المحافظة على مستوى الرفاهة الموجود في الخليج.

ثانياً: بعد أن أعلنت المملكة العربية السعودية بالاشتراك مع بعض الدول الخليجية عن قطع علاقتها مع إيران، وضعت المملكة أولوية كبيرة للوقوف ضد المشروع الطائفي الإيراني، وما يمكن استشرافه بعد قطع العلاقات والتصعيد الإيراني تجاه الشؤون الداخلية للخليج قد يحتم على منظومة مجلس التعاون اتخاذ موقف موحد وبيان باسم المجلس يدين السياسات الإيرانية، إلا أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوقع من السلطنة الابتعاد عن قرار كهذا، وقد لا تكون على إثره عمان عضواً في المجلس إن اتجه الخليج إلى الإدانة الجماعية لإيران.

ثالثاً : ويشير السيناريو الثالث إلى استمرار علاقة سلطنة عمان بسياسات ودول المجلس كما هي عليه، فما عرف عن عُمان من سياسة مسالمة ومحايدة وبعيدة عن نيران المشاكسات السياسية، فالسلطنة لا تسعى وراء طموحات بعينها أو اهداف ايدلوجية، ومن ثم قد تستمر عمان الدولة غير المندفعة والمحافظة على ود الجميع، ومنهم دول المجلس، والتي تراه دول الخليج بأنه وضع له أثر غير ايجابي على دول الخليج المناوئة لإيران في حال تطورت العلاقات العمانية الإيرانية، حيث إن بذل الجهود في حصار إيران وكفها عن التدخل في شؤون دول الخليج قد لا يجدي كثيراً مع تطور علاقاتها مع عمان (عنان، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: موقف سلطنة عُمان من الاتحاد الخليجي

لم يتم تأسيس الاتحاد الخليجي بناءً على طلب الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز الذي دعا في ديسمبر 2011 من خلال قمة الرياض إلى انتقال دول الخليج من مرحلة التعاون إلى الاتحاد، وهو توجه أيدته دول المجلس بدرجات متفاوتة، بينما عارضته سلطنة عُمان. وهذه المعارضة أعلنها وزير خارجية عمان صراحة للمرة الأولى في ديسمبر 2013، وكرر الرفض في أكثر من مناسبة، واعتبر أن "المجلس يكفي"، وليس هناك حاجة للاتحاد، وأن بلده "لن يكون عضواً فيه (الاتحاد)" (الجهوري، 2015). إلا أنه ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي عام 2003، بدأت إيران بالتمدد والنفوذ بشكل كبير وواضح في الدول العربية، وزاد هذا التمدد مع بدء الحركات الاحتجاجية في العديد من الدول العربية، من خلال دعمها للحركة الاحتجاجية في مملكة البحرين وخطابها العدائي تجاه النظام السياسي والملك البحريني، بالإضافة إلى دعمها للحوثين في اليمن منذ بدء الحراك الشعبي ومساندتهم في انقلابهم على الشرعية في سبتمبر 2015، مما دفع الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز إلى طرح فكرة الاتحاد الخليجي في ديسمبر 2011 نظراً لحجم التحديات والتهديدات الذي أصبحت دول الخليج العربي تتعرض له سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، وبطبيعة الحال ستحدث هذه التحديات خلل في دول الخليج العربي(القدرة، 2015).

وفي سياق العلاقات العمانية الخليجية، شكّلت دعوة الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز بشأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد الخليجي نقطة بارزة ومهمة في تاريخ التعاون العماني مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فبالرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون قد نص على أن هدف هذا التجمع الخليجي هو الوصول في النهاية إلى الوحدة بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول الخليجية، إلّا أن الموقف العُماني قد جاء رافضاً بشكل قطعي لهذه الفكرة، بل والتهديد بالانسحاب من المجلس في حال الشروع في اتخاذ إجراءات الوحدة.

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: سياسة عمان تجاه الاتحاد الخليجي

المطلب الثاني: العلاقات العُمانية الإيرانية وتأثيرها على العلاقات العمانية الخليجية

المطلب الأول: سياسة عمان تجاه الاتحاد الخليجي:

شكّل ملف الاتحاد الخليجي بنداً دائماً منذ عام 2011 في جدول أعمال القمم الخليجية، فقد كان يتسق موقف عُمان الرافض لفكرة الاتحاد الخليجي مع سياسة مسقط الدائمة، التي حافظت على الاستقلالية والبعد عن الصراعات الخليجية والإقليمية، إضافة إلى رغبة السلطنة في عدم ربط سياستها الخارجية بدول أخرى. كما أن التباين بين عمان وبقية دول الخليج يمكن فهمه ببساطة في ظل أن أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء هذا الاتحاد هو حاجة دول المجلس إلى تبني صيغ جديدة لمواجهة التهديدات المتنامية"، التهديدات الاقليمية المتناميه وهذا الدافع هو نفسه أحد أبرز أسباب رفض عُمان لفكرة الاتحاد؛ لأنها لا تربها تهديداً لها، بل على العكس تتمتع الدولتان، إيران وعمان، اللتان تطلان على مضيق هرمز بعلاقات متميزة على الأصعدة كافة. إذ تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، بهدف التصدي لكافة المخاطر التي تتعرض لها دول الخليج العربي، ولكون سلطنة عُمان إحدى دول الخليج العربي، فقد انضمت إلى المجلس، إلا أنها وبعد أكثر من ثلاثة عقود، جاء رفض عمان القاطع والحاد لفكرة "الاتحاد الخليجي" في عام 2013. إلا وأن، في ذروة هذا الصراع، والذي أصبح حرباً عسكرية واسعة غير مباشرة، بقيادة السعودية خليجياً، تجد عُمان نفسها رافضة للدخول كطرف في الصراع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن قراءة هذا التوجه في التعبير الحاد لوزير الخارجية العماني آنذاك، حيث صرح بن علوي بشكل قاطع رافضاً فكرة الاتحاد بقوله "إن سلطنة عمان لن تنضم إلى الاتحاد الخليجي في حال قيامه، وإن التحفظات تشمل تحفظات سياسية واقتصادية وعسكرية، إلى جانب عدم الحاجة لتوسعة قوات درع الجزيرة باعتبار أن المنطقة ليست بحالة حرب"(الراشد، 2015 :42).

تحفظت عمان بعلاقات جيدة مع دول الإقليم لا سيما دول الخليج العربي وإيران وتركيا في إطار جهودها لتعزيز التعاون بين دول المنطقة حيث تسعى للتوسط بين الفرقاء اليمنيين حيث استقبلت وفوداً من الحوثيين ومن حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح، لإجراء محادثات بينهم وبين المبعوث الأممي إلى اليمن من جهة. كذلك شكلت مسقط محطة للمفاوضات بين الحوثيين والأميركيين. وفي ذات السياق، لم ترفض السلطنة زيادة التنسيق الأمني لمواجهة التهديدات الداخلية التي تحدق بدول الخليج العربي، فقد وقعت مسقط على الاتفاقية الأمنية، مما يعني أن عُمان ليست ضد التعاون الخليجي، لكنها ضد اتحاد يأتي كإعلان جبهة مواجهة للطرف الأخر على الخليج العربي (سعيد، 2014 :8).

وفي ضوء ذلك، كانت ردة فعل دول الخليج على الاتفاق النووي الإيراني في عام 2015 الذي رعت عُمان محادثاته الأولية، غير سلبية، حيث أظهرت كل من الكويت والإمارات حماسها للاتفاق، كما لم ترفضه السعودية، إلا أنها تقبلته بحذر، باعتباره نواة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي. يتضح من خلال تتبع الشأن الخليجي، بأن قرار سلطنة عُمان لرفضها بالانضمام للاتحاد الخليجي، كان مفاجئاً وصادماً، وفي هذا مؤشر واضح على التوجه العُماني في هذا الصدد، والذي يجعل من رفضها اللاحق لمشروع الاتحاد أمرًا متوقعًا ومتسقًا مع سابقه (الراشد، 2015 :6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع هذا الرفض لعدة أسباب منها(سعيد، 2014 :15):

أولاً: السياسة الخارجية العُمانية كانت دائمًا مبنيةً على أساس النأي بالسلطنة عن الصراعات الدولية والإقليمية، وتجنب النزاعات التي لا تعنيها وعدم التدخل في شؤون الآخرين، والإيمان بالحوار والحلول السلمية، والتعامل ببراغماتية بعيدة عن العواطف والأدلجة. هذا النهج لا يمكن أن يندمج بسهولة مع السياسة الخارجية لدول خليجية أخرى، التي لا يمكن التوفيق بين اختلافاتها الجوهرية ولا يمكن أن تسمح عُمان، للقوى الخليجية لتدخل في الصراعات الإقليمية ، بدعوى الوحدة الخليجية والأمن الخليجي المشترك.

ثانيًا: بغضّ النظر عن كل المبررات التي يمكن أن تساق دعمًا للاتحاد الخليجي، يبقى التصدي لإيران هو السبب الأكثر حضورًا وإلحاحًا وراء طرح المشروع بقوة في هذا التوقيت تحديدًا بعد التوصل لاتفاق بين إيران من جهة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا من جهة أخرى. أي أن المحرك الرئيسي لمشروع الاتحاد الخليجي، خارجي في جوهره، وهو التوجس من إيران، وعُمان لا تشاطر دول الخليج الأخرى هذا الخوف أو –على الأقل– لا توازيها في مقداره. فمن المعلوم أن تأسيس مجلس التعاون الخليجي جاء أساسًا كردة فعل على الثورة الإسلامية الايرانية، والتهديد الذي أطلقته بتصدير ثورتها عبر الخليج؛ حيث بقي نهج هذه الدول في التعامل مع إيران مرتهنًا لذلك التهديد، دون إعادة تقييم أو مراجعة للوضع وما طرأ عليه من تغيير. وعُمان، حتى وإن اتفقت مع باقي دول الخليج وأقرت بالتهديد المحتمل الذي تمثله إيران على أمن المنطقة؛ فهي حتمًا لا تتفق مع الأسلوب الذي تنتهجه تلك الدول في التعامل مع هذا التهديد. من وجهة النظر العُمانية، كما تعكسها علاقة السلطنة بإيران، فإن الاحتفاظ بعلاقة تعاونية مع الجارة الكبرى والإبقاء على قنوات التواصل مفتوحة بين جميع الأطراف هي الوسيلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنجع لاحتواء هذا التهديد وتحييده. كما أن مبادىء النضج السياسي تقتضي الإيمان بعدم وجود أعداء أبديين، وأن تعزيز المصالح المشتركة بين الدول خير ضامن لأمنها، أما التكتل في مواجهة إيران، ومقاطعتها والتعامل معها كعدو أزلي، لن يحافظ إلا على التوتر الحالي في المنطقة، وقد يقود في المستقبل إلى صدامات لن يستطيع الخليج، متحدًا، النهوض منها معافى (إدريس، 2013 :3).

ثالثًا: ترى عُمان، كما عبّر عن ذلك سيف المسكري نائب الأمين العام السابق للشؤون السياسية بمجلس التعاون الخليجي، أن مشروع الوحدة سابق لأوانه وأن هناك الكثير من الخطوات السابقة على ذلك والتي لم يتم إنجازها. فمن المفترض أن يكون الاتحاد تتويجًا لمنظومة متكاملة من التعاون في كافة المجالات، وأن يسبقها مشوار طويل يهدف لمواءمة السياسات المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، والترتيبات السياسية والدستورية بين الدول الأعضاء. أما القفز نحو النتيجة دون الأخذ بأسبابها فسيؤدي بالضرورة إلى فشل المشروع بما يعنيه ذلك من خسائر فادحة على الصعيدين الوطني والخليجي المشترك. فمسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه في العام 1981، كانت مخيبة للآمال من نواح عدة للشعوب كما لصناع القرار. والإنجازات القليلة التي حققها على مدى ما يزيد عن ثلاثة عقود لا تليق بحجم الآمال واستحقاقات الشعوب، ولا بدوره الاستراتيجي الهام؛ فالأوْلى إذًا التركيز على إنجاح المشروع القائم وبث الحياة فيه، عوضًا عن الدخول في مغامرة جديدة غير محسوبة تكون فيها الرهانات أعلى بكثير والخسائر المحتملة أكثر فداحة (سعيد، 2014 :8).

رابعًا: الخلافات المتزايدة بين دول مجلس التعاون الخليجي حول عدد من القضايا والملفات الإقليمية تجعل من الصعب تصور قيام الاتحاد ونجاحه؛ فالخلاف القطري–السعودي، والخلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإماراتي–السعودي، كلها مؤشرات على عمق الخلافات في البيت الخليجي الواحد. كما أنَّ مشروع العملة الخليجية الموحدة ما هو إلَّا مثال حاضر في الأذهان، على مشروع تعاوني طموح فشل بسبب الخلافات والتنافس بين أطرافه .

خامسًا: الاختلافات بين دول الخليج العربية على صعيد الانفتاح والتجربة السياسية وتوازنات القوى وأنماط العلاقة بين الدولة والمكونات التقليدية للمجتمع، لا يمكن إغفالها. وبالنسبة للدول الأكثر انفتاحًا وتقدمًا في تجربتها السياسية، فإنَّ الدخول في وحدة مع دول تقل عنها تجربة، أو تختلف عنها في التوجه، سيشكَّل تحديًا حقيقيًا لا يستهان به .

سادسًا: عدم رغبة عُمان في التحكم في سيادتها وقراراتها، وتسعى بالتالي إلى إبقاء مسافة آمنة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحفظ لها استقلالها وسيادتها على قرارها ومصيرها. بالإضافة إلى القلق من تأثير الأيدلوجيات على جو التسامح والتعايش المذهبي في عُمان (إدريس، 2013 :4).

وإن هذا التباين في المصالح والأهداف السياسية العُمانية قد يدفع في اتجاه الإبقاء على الحد الأدنى من الانخراط في مجلس التعاون دون تطوير؛ فعلى سبيل المثال، في حين أن القوى الخليجية (السعودية والإمارات وقطر) انخرطت بشكل كبير في تفاعلات المنطقة، وخصوصاً الربيع العربي، بقيت عُمان أكثر تحفظاً ولم تخرج عنها مواقف واضحة. هذا بالإضافة إلى اختلاف النهج العُماني بشكل كبير عن النهج الخليجي، السعودي البحريني بشكل خاص، تجاه نفس القضية؛ فبخلاف الدولتين السابقتين، لا ترى عُمان في إيران مصدر تهديد كبير لها، وأن الطريقة المثلى للتعامل مع إيران هي التواصل والانفتاح وليس الصدام والصراع (عبد اللطيف، 2015 :4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشارت تطورات الأحداث في المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي إلى أن السلطنة قد أخذت بمفهوم التكتل والتوحد والتجمع المشترك أساساً لمبادراتها، وأسست سياستها الخارجية على أساس ثابت، هو إقامة علاقات سلمية وتعاونية بكل دول العالم، مدركة أهمية موقعها الجيوستراتيجي، والتبعات التي تترتب على ذلك من مسؤوليات وأعباء في حماية مضيق هرمز، الذي تعد مياهه من أهم المياه الدولية، وفي الممارسة السياسية، انطلقت في تعاملاتها من القضايا المتفق عليها، وتركت الأمور الخلافية منها إلى التطورات مع الاستمرار، حتى يمكن التوصل إلى تفاهمات وقناعات حولها لدى جميع الأطراف (زقوق، 2016 :8).

وتلتزم مسقط مبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز إلى طرف على حساب آخر، وهو ما ظهر في امتناعها عن سحب سفيرها من العاصمة القطرية الدوحة، أسوة بباقي دول الخليج التي اعترضت على دعم الدوحة للإخوان المسلمين والتنظيمات الإرهابية، وانتهاج قطر لسياسات معادية لأمن الخليج وفق رؤية دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن مسقط وقفت على الحياد، فلم تسحب سفيرها، بل سعت بشكل جدي لتقريب وجهات النظر بين دول الخليج والتوسط بين قطر ودول الجوار حتى تمت إعادة السفراء إلى الدوحة (علام، 2015 :6).

وقد عبر وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي عن موقف السلطنة من الاتحاد الخليجي حيث اشار إلى أن الرفض العُماني لمشروع الوحدة الخليجية قد ارتبط بالنهج العُماني المتفرد عن باقي دول منظومة مجلس التعاون الخليجي، وسعياً لتجنب الانضمام للتحالفات الإقليمية والحفاظ على العلاقات الوثيقة مع إيران وهو منظور يغلب عليه البرجماتية ويركز على المصلحة الوطنية، حيث أن الطرح السياسي للسلطنة وتقاربها مع إيران، لا يمكنه أن يتسق مع السياسات المتبعة بدول مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة للاختلاف بين مسقط وبقية دول مجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعاون الخليجي في تعريف التهديدات الإقليمية اتجهت سلطنة عمان لرفض الانضمام لمشروع الوحدة الخليجية (عنان، 2016 :10).

وقد جعلت إستراتيجية عُمان الحيادية من السلطنة لاعباً مهماً على المستويين الدولي والإقليمي فيما يتعلق بسعيهم لحل الأزمة اليمنية بشكل سلمي، حيث تقدمت السلطنة بمبادرة، من سبع نقاط، لتدشين توافق سياسي بين الفرقاء اليمنيين، بدون الحاجة إلى تدخل عسكري إقليمي أو دولي، لحسم الصراع في اليمن.

يتضح مما سبق، أن لسلطنة عُمان نظرة أمنية متفردة لدول مجلس التعاون، حيث تشكلت تلك النظرة العمانية تجاه القضية الأمنية في الخليج العربي من مصدرين: أولهما: هو ما فرضته الحقائق الجيواستراتيجية، المتمثلة بموقع سلطنة عُمان على مدخل الخليج العربي (مضيق هرمز)، حيث إنها تشرف على الجهة الغربية من هذا المدخل، وهي الجهة المؤثرة والمهمة، حيث يمر فيها معظم خطوط الملاحة الدولية العابرة لهذا المضيق، الأمر الذي حمّل سلطنة عُمان مسؤولية أمنية وسياسية إقليمية كان عليها أن تتعامل إزاءها بكل وعي، لحماية مصالحها الوطنية أولاً، وإسهاماً منها في حماية الملاحة الدولية ثانياً. وثانيهما: هو تلك الخبرة التاريخية التي تكونت لدى السلطنة من خلال تجاربها مع القوى الدولية والإقليمية في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، بحكم موقعها الجغرافي (زقوق، 2016 :9).

المطلب الثاني: العلاقات العُمانية الإيرانية وتأثيرها على العلاقات العمانية الخليجية:

على الرغم من التحديات التي تواجه سلطنة عُمان للحفاظ على مستوى علاقاتها مع إيران، إلا أنها استطاعت تحقيق المعادلة الصعبة للحفاظ على علاقتها مع إيران في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على علاقاتها مع كل من دول مجلس التعاون (صلاح، 2016 :7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترتبط سلطنة عُمان وإيران بعلاقة قديمة تاريخيًا لدول الخليج العربية وشكّلت أمرًا واقعًا يفرضه الموقع الجغرافي والمصالح المشتركة بين الدولتين اللواتي تسيطر على مدخل الخليج العربي. وقد اتخذت هذه العلاقة شكل التعاون السياسي الناضج بعد تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم في العام 1970؛ حيث دعمت إيران، والأردن وبريطانيا، السلطان قابوس لمواجهة الثورة في ظفار، في حين كانت بعض الدول العربية تدعم الثوار رسميًا وتدربهم. وتعمل سلطنة عُمان على الوساطة بين إيران ودول الخليج العربية؛ حيث دعا السلطان قابوس في العام 1976 إلى عقد محادثات بين الدول الثماني المطلّة على الخليج العربي، على أمل تقريب وجهات النظر وإزالة سوء التفاهم التاريخي بين تلك الأطراف، إلا أن المحادثات لم تحقق نجاحًا يُذكر (سعيد، 2014 :18).

تعمل سلطنة عُمان على لعب دور الوسيط بين جمهورية إيران ودول العربية بهدف الحد من الخلافات المؤثرة على العلاقات العربية العمانية في إطار حالة الصراع الت يتعيشها إيران وتوجهاتها العدائية تجاه الدول العربية. وعلى امتداد الخلاف النووي بين إيران والغرب، ظلت عُمان تؤكد على ضرورة الحل السلمي والحوار المباشر بين جميع الأطراف لحل إشكالية الملف النووي الإيراني وتجنيب المنطقة خطر الحرب في ضوء إدراك سلطنة عمان للتداعيات الخطيرة لإحتمالات توجيه الغرب ضربة لإيران (ميلر، 2012 :42).

من أهم الأسباب التي ساعدت في الحفاظ على العلاقات العمانية الإيرانية، هو التوجه العام للسياسة العُمانية في ظل حكم السلطان قابوس للانفتاح على مختلف الأطراف والنأي بالنفس عن الصراعات والمصادمات، بالإضافة إلى رغبة عُمان في الحفاظ على حركة مرور السفن في مضيق هرمز الإستراتيجي الذي يمر منه نحو (40%) من نفط العالم المنقول بحراً. وتوكد عُمان التعاون مع إيران لتسهيل استخراج الغاز الطبيعي من بعض الحقول المشتركة بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولتين. ولقد بلغت العلاقات مستويات جيدة بين الطرفين، حيث كان السلطان قابوس أول حاكم عربي يزور طهران بعد تولي روحاني للسلطة في أغسطس 2013، وعُمان كذلك كانت هي الوجهة الإقليمية الأولى لروحاني وقامت عُمان كذلك برفض الانخراط في مشروع مظلة دفاعية أمريكية لحماية أمن الخليج، قبل أن توقع في 2009 اتفاقية للتعاون الأمني مع إيران، واتفاقية أخرى مشابهة في 2013 ، بالإضافة إلى مناورات بحرية مشتركة في مضيق هرمز (صلاح، 2016 :9).

قامت سلطنة عُمان بدور مهم بارزاً في التقارب بين القوى الدولية وإيران بخصوص البرنامج النووي الإيراني وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة الخليجية من خلال الإسهام في انطلاقة المفاوضات بين الطرفين واستضافة محادثات سرية بين إيران والولايات المتحدة. وقد صرّح السلطان قابوس في عام 2012 بأنه "على إيران والولايات المتحدة أن يجلسا معاً ويتحدثا"، وبعد ذلك سلّم السلطان قابوس رسالة من الرئيس روحاني إلى الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في عام 2013. وذلك على أساس أن الدفع باتجاه المفاوضات يحقق مصلحة عُمانية كبرى بسبب إبعاده لشبح الحرب عن المنطقة في وقت تصاعدت فيه تصريحات وتهديدات إيرانية بتلغيم واعتراض السفن في مضيق هرمز.

وتسعى سلطنة عُمان وإيران إلى تعزيز التعاون الإقتصادي بينهم من خلال قيام خط ملاحي بين الدولتين بين مينائي بندر عباس الإيراني وصحار العُماني، كما أبرمت سلطنة عُمان مع إيران اتفاقاً لاستيراد نحو (100) مليار متر مكعب من الغاز الإيراني سنوياً (عبد اللطيف، 2015 :5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

ثانياً: نتائج الدراسة

ثالثاً: التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تؤمن سلطنة عُمان بمجموعة من الأهداف والمبادئ التي تسعى من خلالها السلطنة لتنفيذ سياستها الخارجية وتحيقيق أهدافها ، ومنها مبدأ الحياد الايجابي تجاه الصراعات الدولية والإقليمية والخليجية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتمسك بالحوار والحلول السلمية في حل الصراعات والنزاعات التي تقع بين الدول، والتعامل ببراغماتية بعيدة من العواطف والأدلجة مع القضايا الخليجية والعربية، وتنهج السلطنة سياسة خارجية خارجة على المألوف، في المحيطين الخليجي والعربي، وتتصف باستقلالية عالية وقد شكلت علاقتها مع إيران مثالاً للسياسة الخارجية المستقلة، التي تحكمها عدة عناصر هي التاريخ، والجغرافيا، والمصالح الحيوية، وميزان القوى الإقليمي، وكون السلطنة أحد الأعضاء الفاعلين والمؤسسين لمجلس التعاون الخليجي.

سعت الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: **ما مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية خلال الفترة 2005-2016؟** حيث تبين من خلال العرض السابق لفصول الدراسة أن السياسة الإقليمية العمانية تلتزم بمرتكزات ثابتة يغلب عليها تحقيق التوازن بين الاعتبارات المصلحية لسياسة سلطنة عُمان والالتزام بالحياد الايجابي تجاه الأزمات الإقليمية والاستقلالية والسعي للقيام بأدوار الوساطة والتوفيق بين دول الإقليم مما أُكسب السياسة الخارجية العمانية تفرداً وشخصية مستقلة في محيطها الإقليمي، وينطلق الدور العماني من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرتكز عدم التدخل في الأزمات والشؤون الداخلية للدول العربية، وتغليب مبدأ الحوار كأساس لحل الأزمات الإقليمية، واستثمار علاقات السلطنة مع كل الأطراف المتنازعة للقيام بوساطة تُسهم في إنضاج تسويات إقليمية للملفات الساخنة. هذا الدور العُماني، الملتزم بالحياد الإيجابي، ومحاولة لعب دور في حل الأزمات العربية والخليجية، والذي يُراعي حقائق الجغرافيا السياسية، وحدود القدرات والإمكانات.

ثانياً: نتائج الدراسة:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- تنطلق سياسة سلطنة عُمان من مرتكز ثابت " تحقيق المصلحة الوطنية " إذ يؤمن صانع القرار في السياسة الخارجية العمانية أنه من حق كل دولة البحث عن مصالحها الوطنية، في إطار القانون الدولي، وعدم المساس بمصالح الآخرين.
- ثبات مبدأ الرفض العماني القاطع والكلي لجميع اشكال التحالفات والتكتلات الإقليمية والدولية الموجهة للاعتداء على الدول أو لتغيير أنظمتها أو سياساتها الداخلية والخارجية، لأن ذلك يتناقض مع المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية العمانية، والتي يقع على رأسها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- تلتزم سلطنة عمان بسياسة واضحة ومحددة تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد برزت بعض الخلافات بين سلطنة عمان ودول المجلس خصوصاً فيما يتعلق بالصراع في اليمن، والدعوة إلى الاتحاد الخليجي.
- انطلقت السياسة والمواقف العمانية من مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها ، ورفض التدخل على أي نحو في الشؤون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية العمانية ، والالتزام بمبادئ الحق والعدل والانصاف في اطار الانتماء العربي والاسلامي ، وحل المنازعات بالطرق السلمية، والعمل على الأخذ بسبل الحوار الإيجابي، والعمل على تعزيز المصالح المشتركة والمتبادلة مع الدول الشقيقة والصديقة ، ودعم الجهود الطيبة التي تقوم بها المنظمات الاقليمية والدولية وخاصة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأخرى، العاملة من أجل السلام والتعاون بين الدول والشعوب ، فإن السلطنة رفضت دوما مختلف صور الاستقطاب في المنطقة ، اقليميا ودوليا ، ادراكا منها لحقيقة أن ذلك لا يسهم في حل المشكلات والخلافات.

ثالثاً: التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي :

- لا ينبغي أن يُقرأ موقف عُمان من الاتحاد الخليجي كمؤشر على أنها ضد التقارب الخليجي أو أنها تسعى لشق الصف الخليجي؛ إذ إن الدور الذي لعبته وتلعبه السلطنة ضمن مجلس التعاون الخليجي، يشير إلى عكس ذلك؛ فعُمان إحدى الدول التي أسست المجلس وعملت على إنجاحه والتزمت بقراراته وبرامجه، وسعت دومًا نحو تقريب وجهات النظر.
- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات، حول موضوع الرسالة، لتغطية النقص في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ضوء المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يوصي الباحث بإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث التي تركز على تعزيز العلاقات العربية – العربية ، والخليجية – العربية لما لذلك من أثر على مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية منذ عام2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- إبن منظور، **لسان العرب** (1996)، ج6، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المراجع العربية:

1. الكتب:

- حمودي، هادي حسن (1993). **الفكر السياسي العماني: من الثوابت إلى المتغيرات**، ط1، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.
- الزيدي، خلفان بن حمد، والشيرازي، محمد بن احمد (2015). **عُمان (2014-2015)**، سلطنة عُمان: وزارة الإعلام.
- السعدون، واثق محمد (2012): **التوجهات المعاصرة للسياسة الخارجية العمانية**، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية.
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
- الغساني، محمد بن حسن (2015). **النهضة العُمانية حاضر مشرق ومستقبل واعد: 45 عاماً من الانجازات**، سلطنة عُمان: مطابع ظفار الوطنية.
- الكيالي، عبد الوهاب (2008). **الموسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لطفي، صالح (2015). **قراءة حـالة سياسية، سلطنة عُمان والدور "المطلوب" في الملـف اليمني.** شؤون إقليمية. مركز الدراسات المعاصرة.

- وزارة الإعلام (2016). **عُمان 2015-2016**، عُمان: مطابع مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.

2. الرسائل الجامعية:

- رواس، فيصل بن سعيد (2005). **السياسة الخارجية العمانية بين التحالفات والتوازنات من (1970-2000)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

- السويدي، احمد (2005). **تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان 1970-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان.

- الشنفري، أحمد بن سالم بن أحمد، (1990). **الخطاب السياسي للسلطان قابوس**، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، السلك العالي رقم 19، الرباط.

- مقبل، بن علي (2010). **اثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العمانية (1970-2008).** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

- الوهيبي، حمود بن عبدالله (2012). **اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان1970-2011**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

3. المجلات والدوريات:

- إبراهيم، حسنين توفيق (1986)، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 86 .

- ثابت احمد (2007). **الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية**، المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت المفرق، الأردن.

- صابر، ممدوح (2004). الاتفاقية الامنية الخليجية. **مجلة شؤون خليجية**. العدد 38. صيف.

- علام، مصطفى شفيق (2015) **قضايا و التحليلات التعليقات على نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية مغلقة**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، في المركز الاعلامي.

- القطاطشة، محمد حمد؛ والحضرمي، وحمدان، عمر (2007). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية. جامعة آل البيت: **مجلة المنارة**، المجلد (13) 4.

- محمد، انور عادل (2015). دبلوماسية الوساطة (السياسة الخارجية العمانية انموذجا) مجلة أبحاث استراتيجية.

4. منشورات وزارة الإعلام العمانية:

- وزارة الإعلام (2001). **عُمان 2000-2001**، عُمان: وزارة الاعلام.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- وزارة الإعلام (2012). **عُمان 2011-2012**، عُمان: وزارة الاعلام.
- وزارة الإعلام (2014). **عُمان 2013-2014**، عُمان: وزارة الاعلام.
- وزارة الإعلام (2015). **عُمان 2014-2015**، عُمان: وزارة الاعلام.

5. الخطابات:

- **خطاب السلطان قابوس**، أمام مجلس عمان، 2012.

المراجع الأجنبية:

- Hermann, Charles (1990**) .Changing Course: When (4) Governments Choose to Redirect Foreign Policy**, International Studies Quarterly, (34),.
- Paul, Seabury, (1965). **Power, Freedom, an Diplomacy: The Foreign** (policy of The United States, New York (Random House), Vintage.
- Peter R. Baehr, (1994). **The Role Of Human Rights In Foreign Policy**, The Macmillan Press Ltd., London.

المراجع الإلكترونية:

- الإبراهيم، بدر (2015). كتابات في فهم السياسة العُمانية، موقع الخبر، نقلا عن الموقع: **. https://www.alkhabarnow.net**
- أبو عريف، مهند (2015). الأزمة السورية والدبلوماسية العُمانية .... مؤشرات ودلالات، الدبلوماسي، نقلا عن الموقع: **http://www.aldiplomasy.com/**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبو عريف، أشرف (2017). عُمان للـ "البحر الميت": على مواقفنا «ثابتون» !. نقلا عن الرابط: **http://www.maydany.com/news**
- الأحمدي، عادل (2015). ساحة الحرب اليمنية تتسع: مواجهات حدودية وإشارات سياسية، نقلا عن الموقع: **https://www.alaraby.co.uk**.
- إدريس، محمد السعيد (2013). تأثير التقارب الأمريكي – الإيراني على منطقة الخليج العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات. نقلا عن الرابط: **http://www.acrseg.org/**
- اسلام تايمز (2016). أداء سلطنة عمان في الأزمة السورية؛ بين الوساطة والحفاظ على العلاقات السياسية، نقلا عن الموقع: **http://alwaght.com/**.
- البلوشي، مريم (2014). أين تقف عُمان من التحالف الدولي ضد "تنظيم الدولة"؟، البلد، نقلا عن الموقع: **http://albaladoman.com/**.
- جريدة الرياض (2012). عُمان ..مسيرة واثقة نحو المستقبل، العدد 16218، نقلا عن الموقع: **http://www.alriyadh.com/**.
- الجهوري، سالم بن حمد (2015). عُمان: دور بارز في دعم القضية الفلسطينية ووحدة الأمة العربية وتقريب وجهات النظر، عروبة الإخباري، نقلا عن الموقع: **http://orobanews.com/**.
- الراشد، بدر (2015). عُمان... دبلوماسية الأبواب المغلقة في هواية الوساطات، نقلا عن الموقع: **https://www.alaraby.co.uk**.
- زقزوق، سمير (2016). رؤية عُمانية متفردة لأمن الخليج العربي، جريدة الأمة الألكترونية، نقلا عن الموقع: **http://www.al-omah.com/**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السعد، محمد نجيب (2015). الدبلوماسية العمانية .. نجاحات متوالية، موقع الوطن: نقلا عن الموقع: **http://alwatan.com/.**
- سعيد، بسمة مبارك (2014). قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع ايران والاتحاد الخليجي"، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الموقع: **http://studies.aljazeera.net/.**
- سعيد، بسمة مبارك (2014). قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي. نقلا عن الرابط: **http://siyasetnamah.blogspot.com**
- سعيد، عبد الرحيم (2013). ما هي فرص اقامة اتحاد خليجي؟، لندن، بي بي سي، نقلا عن الرابط: **http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2013/12/**
- الشمري، عبدالله (2016). سلطنة عُمان واليمن.. الموقف من عاصفة الحزم (قراءة استراتيجية)، صوت اليمن، نقلا عن الموقع: **http://www.sautalyemen.com/.**
- الصباغ، عمر (2015). سلطنة عمان والعرب.."خلف خلاف"، نقلا عن الموقع: **http://www.dotmsr.com/.**
- صلاح، بسام (2016). الدبلوماسية الهادئة: عمان وإدارة العلاقات في إقليم مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن الموقع: **http://www.acrseg.org/.**
- طرابيك، أحمد عبده (2014). سلطنة عمان وسياساتها الخارجية الهادئه، نقلا عن الموقع:**http://pensandbooks.com/.**
- طرابيك، أحمد عبده (2014) سلطنة عمان وسياستها الخارجية الهادئ. نقلا عن الرابط:**www.pensandbooks.com**
- عبد اللطيف، صلاح (2015). السياسة الخارجية العُمانية: عُمان بين الخليجيين وإيران، موقع مصر العربية، نقلا عن الموقع: **http://www.masralarabia.com/.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبدالعليم، السيد (2015). هل تحقق الدبلوماسية العمانية الهادئة اختراقا في الأزمة السورية؟، الوطن، نقلا عن الموقع:**http://alwatan.com/.**
- عز العرب، محمد (2012). العلاقات العربية–الإيرانية: حدود الانفراج وآفاق المستقبل، نقلا عن الموقع: **http://www.fnoor.com/.**
- عنان، عماد (2016) مثل بريطانيا وأوروبا: هل تخرج عُمان من مجلس التعاون؟. بوست نون نقلا عن الرابط: **http://www.noonpost.org/content/12603**
- الفضيلي، سيف بن سالم (2016) مسيرة نهضة مباركة حققتها نظرة جلالته الثاقبة دعوة للحفاظ على المكتسب الأخلاقي المعنوي. نقلا عن الرابط: **http://2016.omandaily.om/?p=372436**
- الفطيسي، محمد بن سعيد (2015). المبادئ المؤسسة للسياسة الخارجية العمانية في الخطابات السلطانية (1–2). نقلا عن الرابط: **http://alwatan.com/details/54636**
- القدرة، أحمد سمير (2015). سلطنة عمان وعاصفة الحزم، دنيا الوطن، نقلا عن الموقع: **.https://pulpit.alwatanvoice.com**
- الماوري، منير (2015). واشنطن لطهران: انحنوا للعاصفة، العربي الجديد، نقلا عن الموقع: **https://www.alaraby.co.uk**
- المحرمي، زكريا بن خليفة (2014). الساسية العُمانية المعاصرة....البمادئ والتحديات، نقلا عن الموقع: **http://www.drzak.net/.**
- المحروقي، زاهر (2013). مجلس التعاون الخليجي وداعًا، نقلا عن الموقع: **./http://avb.s-oman.net**
- المصري، أحمد (2016). عُمان وبقية دول الخليج.. 4 قضايا خلافية ربما تُعجل بقيام الاتحاد، الأناضول، نقلا عن الموقع: **./http://aa.com.tr**

www.manaraa.com

- موقع الوفد، (2015)، سلطنة عمان تدعم الجهود العربية والدولية لمكافحة الإرهاب، نقلا عن الموقع: **http://alwafd.org/.**
- ميلر، جوديث (2012). المشهد من الخليج، فوكس نيوز، ترجمة الجزيرة، نقلا عن الموقع: **http://www.foxnews.com/.**
- النجار، منى (2010). جيران عمان يشعرون بالقلق من علاقاتها مع ايران، مقالة منشورة في صحيفة نيويورك تايمز (الأميركية)، ترجمة: سعود العامري، نقلا عن الموقع: **http://omanh.blogspot.com/**
- هلال، عبد الحكيم (2015). الأزمة اليمنية بين المتغيرات السعودية والوسيط العماني، الجزيرة نت، نقلا عن الموقع: **http://www.aljazeera.net/.**
- الغيلاني، عبد الله بن محمد (2016) عُمان و عاصفة الحزم ، الجذور التاريخية و الدلالات الاستراتيجية. نقلا عن الربط: **http://www.alfalq.com**
- وزارة الخارجية العماني (2016)، نقلا عن الموقع الرسمي للوزارة.

الصحف والجرائد اليومية:

- الجهوري، سالم بن حمد (2017). دور بارز في دعم القضية الفلسطينية ووحدة الأمة العربية وتقريب وجهات النظر. صحيفة عمان الاحد، 3 شعبان 1438هـ. 30 ابريل 2017م
- عزالعرب، محمد (2015) المناعة الداخلية: لماذا ظلت عُمان محصنة من تهديدات الإرهاب؟ جريدة الأهرام. الثلاثاء 18 من ربيع الأول 1437 هـ 29 ديسمبر 2015 السنة 140 العدد 47139.
- حديث للسلطان قابوس مع رئيس صحيفة الخليج الإماراتية، في 1986/1/11م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com